المشاركة السياسية وعلاقتها بالحكم الرشيد

د.الصادق عمر حسين الخطري
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية صرمان- جامعة صبراتة

مستخلص البحث:

تناول هذا البحث المشاركة السياسية وعلاقتها بالحكم الرشيد من حيث مفهوم كل منهما، والأسس التي يقومان عليهما، وطبيعة العلاقة بينهما، وكيف يمكن للمشاركة السياسية أنْ تلعب دوراً فعَّالاً في تحقيق الحكم الرشيد، وفي هذا الإطار، تم التعرُّف على ذلك من خلال مطلبين أساسيين حيث تناول المطلب الأول مفهوم المشاركة السياسية وأهميتها، وتناول المطلب الثاني الحكم الرشيد(مفهومه- أبعاده- مقوماته).

ومن خلال ذلك ظهرت بعض النتائج من أهمها:

- أنَّ الحكم الرشيد هو الدعامة الأساسية لبلوغ التنمية الشاملة، كما أنَّ تحقيق التنمية يستدعي قيام أسس وآليات للحكم الرشيد، ولذلك ربطته الكثير من المنظَّمات الدولية وخاصة المانحة للمساعدات بتوفير شروط الديمقراطية وترقية حقوق الإنسان.
- هناك آليات وأسس ضرورية تضبط مفهوم الحكم الرشيد من بينها: المشاركة في صنع القرار، والشفافية، وحكم القانون، والإنصاف والإجماع، الخ... ويستخلص من هذا البحث أنَّه لا يمكن إرساء نظام ديمقراطي يأخذ بعين الاعتبار طموحات ورغبات الشعوب في المشاركة السياسية، إلا إذا توفرت جملة من الشروط التي تعد أساسية ومهمة، باعتبار أنَّ استقرار واستمرار التنمية يتطلَّب وجود عدَّة عوامل تمهِّد الأرضية الملائمة للانتقال السلمي من حالة إلى حالة أحسن وأفضل منها، ذلك يتطلَّب وجود نظم ديمقراطية تؤمن بالتداول السلمي على السلطة، أو تعمل وفق مبدأ التدافع والشورى بالمنظور الإسلامي والسماح للمعارضة بالنشاط الحر من خلال الصحافة

وغيرها من الطرق السلمية، المعبِّرة عن الرأي الآخر باستخدام ثقافة التداول على السلطة.

Summary of research

The study dealt with political participation and its relation to good governance in terms of the concept of both, the foundations on which they are based, the nature of the relationship between them, and how political participation can play an effective role in achieving good governance. In this context, this was identified through two basic requirements. The first is the concept of political participation and its importance, and the second is related to good governance (its concept, its dimensions, its components).

In this way, some of the most important results emerged

• Good governance is the cornerstone for achieving comprehensive development. Achieving development requires the establishment of foundations and mechanisms for good governance. Therefore, many international organizations, especially donor countries, have linked it to providing conditions for democracy and the promotion of human rights. • There are necessary mechanisms and foundations that govern the concept of good governance, including: participation in decision-making, transparency, rule of law, equity, consensus, etc.

It is clear from this research that it is impossible to establish a democratic system that takes into account the aspirations and desires of the people in political participation, unless there are a number of conditions which are considered essential and important, since the stability and continuity of development require several factors that pave the way for a peaceful transition from one situation to another Better and better. This requires democratic systems that ensure the peaceful transfer of power, or operate according to the principle of stampede and consultation in the Islamic perspective and allow the opposition to free activity through the press and other peaceful means, expressing the other opinion using the culture of trading on the Plan.

مقدِّمة: لقد أضحت العلاقة بين المشاركة السياسية (political participation) والحكم الرشيد "Good Governance"، تمثِّل موضوعاً محورياً من موضوعات علم الاجتماع السياسي ومحل اهتمام الباحثين في علم السياسة والعلوم الاجتماعية الأخرى، ويعود ذلك إلى العديد من الأسباب والعوامل التي أبرزها، أنَّ العلاقة بين المشاركة السياسية والحكم الرشيد توضِّح مدى العلاقة بين المواطن والنظام السياسي، والعلاقة بين مجتمع وآخر، ومفاهيم أخرى مرتبطة بهما كالديمقراطية والتنمية السياسية والحرية والمساواة، كما يعود هذا الاهتمام أيضاً إلى اعتبارهما مظهراً أساسياً من مظاهر المشاركة الجماعية، أي علاقة الأفراد بعضهم ببعض، أمَّا ثالث هذه الأسباب فيتلخَّص في إنهما يوضحان العديد من المظاهر الاجتماعية والسياسية مثل حدود السلطة الرسمية ومسؤولية الحكومة وشرعية النفوذ والمصالح الخاصة وحدودهما في رسم السياسية العامة للدولة، والتي تطرح العديد من التساؤلات حول

دور الرقابة والمتابعة الشعبية في عملية صنع وتنفيذ القرار وحدود سيطرة الدولة على التكوينات الاجتماعية التي تشكِّل المجتمع المدني[1].

ولهذا سوف يتناول هذا المبحث التعريف بالمشاركة السياسية إضافة إلى أهميتها وعوامل نجاحها، باعتبار أنَّ مفهوم المشاركة السياسية أصبح له الدور المهم في تطوير آليات وقواعد الحكم الرشيد، إلى جانب أنَّه من المفاهيم التي أصبحت متداولة سياسياً في الكثير من وسائل الإعلام المختلفة والكثير من تقارير التنمية البشرية.

إنَّ البحث في ماهية العلاقة بين المشاركة السياسية والحكم الرشيد يقتضي منا تحديد المقصود بكلا المفهومين في نطاق علاقته بالآخر، ومن ثم تحديد أساس العلاقة بين المفهومين، وأخيراً تحديد طبيعة هذه العلاقة. وفي إطار ذلك سيتم التعرُّف على ذلك من خلال مطلبين أساسيين ليتناول **المطلب الأول** مفهوم المشاركة السياسية وأهميتها، ويتناول **المطلب الثاني:** الحكم الرشيد(مفهومه– أبعاده– مقوماته).

إشكالية البحث: إنَّ تحقيق الحكم الرشيد يرتبط بمدى تفعيل حق المشاركة السياسية واحترام الحرية في الاختيار كأهم محدِّد لجودة النظام السياسي، وكذلك تفعيل حقوق الإنسان، المواطنة، دولة الحق والقانون، وإصلاح الجهاز القضائي كأهم مؤسسة في نسق الحكم الرشيد.

وتكمن إشكالية البحث في كونه محاولة لمعرفة العلاقة بين المشاركة السياسية والحكم الرشيد، ومن خلال تناول الموضوع يمكن صياغة الإشكالية التالية: ما هو الطرح النظري للمشاركة السياسية والحكم الرشيد، وما هي الأسس التي يقوم عليها كلاً منهما؟ وما هي طبيعة العلاقة بينهما؟ وكيف يمكن للمشاركة السياسية أنْ تلعب دوراً فعَّالاً في تحقيق الحكم الرشيد؟

فروض البحث: من أجل إيجاد تفسيرات مقترحة لإشكالية البحث، يمكن صياغة فرضية رئيسية، وفرضيات جزئية تشكِّل احتمالاً لحل المشكلة موضوع البحث، ويستند هذا البحث على الفروض التالية: **الفرضية المركزية:** إنَّ المشاركة السياسية تمثِّل

العامل المحوري في تفعيل الحكم الرشيد وإرسائه، وتحقيق نقلة نوعية للنظام السياسي. وتتفرَّع عن هذه الفرضية المركزية الفرضيات التالية:

1. تلعب المشاركة السياسية دوراً فاعلاً في قياس درجة جودة النظام السياسي.

2. بناء دولة المؤسسات والحكم الرشيد مرهون بمدى إشراك الفرد في الحياة السياسية والخيارات المتعدِّدة.

3. الآفاق المستقبلية للحكم الرشيد تتحدَّد بمدى الالتزام بترسيخ دولة الحق والقانون وبناء الديمقراطية الحقيقية التي يتحقَّق فيها المشاركة السياسية للفرد في صنع القرار في السياسة العامة.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من الأهمية البالغة التي يعني بها كل من موضوع المشاركة السياسية، وموضوع الحكم الرشيد، ومن ثم ما أصبحت تتسم به الانتخابات والمشاركة السياسية من اهتمام كبير في جميع المستويات النظرية والعملية، حيث بات الرهان على نزاهتها وحريتها رهاناً على تنمية المجتمعات في الدول النامية وعلى تحقيق رفاهية أكثر للشعوب الأكثر تقدُّماً.

إنَّ موضوع المشاركة السياسية وعلاقتها بالحكم الرشيد من أكثر المواضيع إثارة للنقاش في المرحلة الراهنة سواء على المستوى الدولي أو المستوى الإقليمي أو المستوى الوطني والمحلي، وهذا ما يظهر من خلال تقارير التنمية الدولية، ومن خلال مناقشات الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي، وتؤكده الدراسات العلمية، والبحوث الجامعية، ومراكز البحث في مختلف أنحاء العالم حول أهمية هذا الموضوع. **كما** تزايد الاهتمام بهذا الموضوع لما له من أهمية في الإصلاحات السياسية والاجتماعية، وما صاحب ذلك من ظواهر مختلفة شدَّت انتباه الرأي العام الوطني والدولي.

كما أنَّ هذا البحث يمكن من خلاله تناول الحكم الرشيد في إطاره النظري ودراسة أهم معاييره وأسسه، وآثار المشاركة السياسية في ترسيخ ثقافة الحكم الرشيد وبناء دولة الحق والقانون، ومحاولة رصد أهم مؤشراته، ودراسة آليات مكافحة

الفساد، وتمكين حقوق الإنسان وإبراز مدى طبيعة العلاقة التي تربط بين المشاركة السياسية والحكم الرشيد.

أهداف البحث: ينطوي هذه البحث على جملة من الأهداف يمكن إجمالها فيما يلي:

– أهداف علمية: يهدف هذا البحث إلى معرفة محتوى الموضوع المناقش واختبار الفرضيات حوله، ومعرفة مدى سلامتها وقدرتها الاستيعابية، وجمع المعلومات والمعارف في هذا الإطار.

– أهداف عملية: يحاول هذا البحث إفادة المسؤولين والمهتمين بموضوع المشاركة السياسية والحكم الرشيد وجعل هذا البحث كلبنة لمساهمات أخرى، وأداء الوظيفة التراكمية في البحث العلمي.

كما يهدف هذا البحث إلى معرفة مدى تجسد الحكم الرشيد كضرورة تفرضها التحوُّلات السياسية والاقتصادية في الواقع العالمي.

منهج البحث: تفرض معالجة هذا الموضوع اعتماد مجموعة من المناهج الأقدر على تفسيره والإلمام بمختلف جوانبه، وفي هذا الإطار تم الاستعانة بالمنهج التاريخي، والمنهج المقارن.

المطلب الأول– مفهوم المشاركة السياسية وأهميتها وأثارها الإيجابية:

أولاً– مفهوم المشاركة السياسية وأهميتها: إنَّ التعرُّض لمفهوم المشاركة السياسية يتطلَّب الإشارة إلى عدد من التعريفات التي وردت في هذا الإطار، ومن ثم الانتهاء إلى صياغة مفهوم شامل للمشاركة السياسية، الأمر الذي يقودنا إلى معرفة العناصر والأهداف والخصائص لعملية المشاركة السياسية ودورها في صنع وتنفيذ القرار وصياغة السياسة العامة للمجتمع وذلك على النحو التالي:

1– مفهوم المشاركة السياسية (Political participation): إنَّ ضبط وتحديد المفاهيم من الأمور الضرورية في البحوث العلمية ومن أهم خطوات المنهج العلمي، ويعد مفهوم المشاركة السياسية أحد المفاهيم المثيرة للجدل والخلاف في الرأي بين الباحثين والسياسيين والكتّاب والمهتمين بالشأن العام للمواطنين، وذلك لاختلاف

الأيديولوجية والمدرسة الاجتماعية التي ينتمون إليها. حيث ينظر إليها تارة باعتبارها أحد الوسائل التي يستخدمها النظام السياسي لحفظ توازنه وإنجاز وظائفه وبلوغ غاياته وأهدافه بما يحقِّق له الاستقرار والاستمرار كما ينظر إليها تارة أخرى من منظور طبقي أو وظائفي حيث كل فعل سياسي هو في الحقيقة فعل أحادي يسعى نحو تحقيق مصالح الجماعة التي ينتمي إليها. وبنفس المنظور تعدَّدت تعريفات المشاركة السياسية وتراوحت بين وصفها كعملية يلعب الفرد من خلالها دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه، وتكون لدية الفرصة للمساهمة بدافع ذاتي وعمل تطوعي في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع، وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها وقد تتم بشكل مباشر أو غير مباشر[2].

وقبل التعرَّض لمفهوم المشاركة السياسية لابد من توضيح المقصود بمصطلح المشاركة بصفة عامة تمهيداً لطرح مفهوم المشاركة السياسية.

كلمة المشاركة: مشتقة من اسم المفعول للكلمة اللاتينيةParticipate ويتكوَّن هذا المصطلح من جزأينpars بمعنى جزء Part والثانيCompare وتعني "القيام بـ" وبالتالي المشاركة تعني To take part أي القيام بدور معيَّن[3] والمشاركة في اللغة تعني حصول الفرد على نصيب من شيء ما، وهي تعني أنَّ المشارك له نصيب في الشأن السياسي، ومشاركة المواطن سياسياً تعني لعب دور في الحياة السياسية، وهذه المشاركة تأخذ عدَّة أشكال مثل عملية التصويت والاستفتاء والمشاركة في الأحزاب، ومنظَّمات المجتمع المدني، والمظاهرات والاعتصامات والعصيان المدني[4].

فالمشاركة قد تعني أي عمل تطوعي من جانب الأفراد يلعب الفرد من خلالها وبمحض اختياره دوراً في مجالات الحياة المختلفة (السياسية– الاقتصادية– الاجتماعية) تتداخل فيه مصلحة الفرد بمصلحة الجماعة إلى درجة يصبح فيها من الصعب الفصل بين هذه المصالح، وإنْ تراوحت حدُّتها حسب الظروف المتاحة في الزمان والمكان ونوع المشاركة والظروف السياسية[5].

وتعني المشاركة في علم الاجتماع السلوك الرسمي أو غير الرسمي المنظَّم أو العفوي للأفراد والجماعات، من أجل القيام بمجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق الصالح العام وفقاً لخطط مرسومة وفي حدود السياسة العامة للمجتمع، وتحقق المشاركة للأطراف التي تتبنَّى هذا السلوك نوعاً من الإشباع والرضا، وذلك من خلال الوصول للأهداف المراد تحقيقها[6].

والمشاركة بصفة عامة تنقسم إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي: المشاركة (الاجتماعية– الاقتصادية – السياسية) وإنْ كانت هناك صعوبة عند الفصل بين هذه الأنواع من الناحية العلمية لارتباطها مع بعضها البعض، وتأثير كل نوع منها في النوعين الآخرين وتأثره بهما تأثراً كبيراً. وتمثِّل المشاركة السياسية موضوعاً محورياً من موضوعات علم السياسة، وذلك انطلاقاً من عدَّة اعتبارات وبصفتها تمثل إسهاماً حقيقياً في انشغال المواطن بالمسائل السياسية داخل نطاق مجتمعه سواء كان هذا الانشغال يتم عن طريق التأييد أو الرفض. وبهذا فمن الصعوبة محاولة تحديد مفهوم المشاركة السياسية بشكل أكثر دقة بعيداً عن الجوانب الواقعية[7].

ومن خلال البحث في أدبيات المشاركة السياسية لا يوجد اتفاق عام بشأن إيجاد تعريف جامع لها، ولكن يوجد تفاوت في تعريفها، إلا أنَّه في الواقع وبالرغم من كل ذلك استطاع بعض الباحثين والمتخصصين في علم السياسة والعلوم الاجتماعية الأخرى صياغة تعريفات عديدة للمشاركة السياسية تتباين معظمها بحسب الزاوية التي يركِّز من خلالها الباحث كما ذكرنا سلفاً على الاهتمام بصورة أو بأخرى من صور المشاركة السياسية[8].

وانطلاقًا من صعوبة تعريف مصطلح المشاركة السياسية كغيره من مصطلحات العلوم الإنسانية إلا أنَّه قد جرت محاولات لتحديد معنى ومفهوم المشاركة السياسية باستخدام آلية الاستبعاد، وذلك بإخراج المفاهيم التي تتداخل تعريفاتها أو ممارستها مع المشاركة السياسية من حيز التعريف، وقد اتفق الكثير من الكتّاب على "أنَّ المشاركة السياسية تعبر عن أنشطة وأعمال تستهدف اختيار الحكَّام، والتأثير في

القرارات الحكومية، وصنع السياسة العامة، فيعرّفها (فيربا) و(كيم) بأنَّها: "تشير إلى الأفعال القانونية التي يقوم بها مواطنون نحو التأثير على اختيار الأفراد الحكوميين أو الأفعال التي يقومون بها"[9].

ويرى الدكتور عبد الهادي الجوهري أنَّ المشاركة السياسية هي "العملية التي من خلالها يلعب الفرد دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة بأنْ يشارك في وضع الأهداف العامة لمجتمعه عن طريق اختيار أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف"[10].

كما يعرّفها (روش) (ROCHE) تعريفاً أكثر تحديداً فيرى أنَّها "مشاركة الفرد في مستويات مختلفة من النشاط السياسي، وهي تتراوح بين عدم المشاركة وبين شغل منصب سياسي[11] .

أمَّا الدكتور كمال المنوفي فيرى أنَّ المشاركة السياسية هي "تلك الأنشطة الإرادية التي يمارسها أفراد المجتمع لاختيار من يحكمهم ويمثلهم، ومساهمتهم في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر"[12]. كما يرى الدكتور عبد الغني بسيوني أنَّ المشاركة السياسية هي "الحق الذي يخوّل للأفراد المساهمة والمشاركة في حكم أنفسهم"[13]. ويعرِّفها محمد السويدي في كتابه: علم الاجتماع السياسي: "أنَّها تلك الأنشطة السياسية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع ما في اختيار حكامه، وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر مثل (تقلُّد منصب سياسي) أو غير مباشر مثل (مناقشة الأمور العامة) أي تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي[14].

ويعرّفها إبراهيم أبراش في كتابه علم الاجتماع السياسي بأنّها "إتاحة الفرصة للمواطن بأنْ يلعب دوراً في الحياة السياسية عن طريق إسهاماته في استصدار القرارات"[15].

ويعرِّفها الدكتور جلال معوض بأنَّها تعني في أوسع معانيها حق المواطن في أنْ يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية، وفي أضيق معانيها تعني

حق ذلك المواطن في أنْ يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط بعد صدورها من جانب الحاكم[16]. كما يعرّفها رأيت (RIGHT) بأنَّها: "نشاط يقصد به التأثير في اختيار القائمين بالحكم، وفي كيفية قيامهم به[17].

ويرى (صموئيل هانتنجتون) و(جون نيلسون) بأنَّ المشاركة السياسية هي "النشاط الذي يقوم به المواطنون بصفتهم الشخصية بقصد التأثير على عملية صنع القرارات الحكومية سواء كان هذا النشاط فردياً أو جماعياً، متواصلاً أو منقطعاً، سليماً أو عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي، فعَّالاً أم غير فعَّال" [18].

كما يعرّفها أيضاً الدكتور سعد جمعه بأنَّها "سلوك تطوعي وعملية مكتسبة يتعلَّمها الشخص خلال حياته وأثناء تفاعله مع العديد من الجماعات المرجعية مثل الأسرة والمدرسة والرفاق ووسائل الإعلام...الخ"[19].

لكن حسن طنطاوي يعرّف المشاركة السياسية: "بأنَّها تلك الممارسات من الأنشطة السياسية التطوعية المختلفة، والتي يتم اختيارها على أساس من الوعي السياسي للمساهمة في القرارات التي كفلها الدستور شريطة توفر المناخ السياسي لتحقيق هذه الأنشطة[20]. كما يعرّفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بأنَّها "المشاركة الفعلية للمواطنين في صنع السياسات واتخاذ القرارات المتعلّقة بالصالح العام بطريق مباشر أو عن طريق ممثليهم، والتي تتم من خلال إتاحة الفرصة للمواطنين كي يكون لهم دور فاعل في مقدرات وطنهم عن طريق مجموعة من التدابير السياسية والتشريعية والإدارية"[21].

فالمشاركة السياسية قد تعني أي عمل تطوعي من جانب المواطن بهدف التأثير على اختيار السياسات العامة وإدارتها أو اختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي أو قومي[22].

ونستنتج من هذه التعاريف أنَّ المشاركة السياسية هي من أهم القضايا التي ركَّز عليها علم الاجتماع السياسي في الوقت الحاضر، وبأنَّها العملية التي يلعب من خلالها الفرد دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة للمشاركة في

وضع وصياغة الأهداف العامة للمجتمع، وبالتالي إيجاد أفضل الوسائل لتحقيق وإيجاد هذه الأهداف كما أنَّها عملية يلعب الفرد من خلالها دوراً فعَّالاً في الحياة السياسية، وأنْ يشارك في صنع الأهداف العامة لمجتمعه، كما ينظر للمشاركة السياسية من خلال الغاية أو الهدف التي أتت من خلاله المشاركة السياسية، وتتمثَّل هذه الغاية في عملية التصويت في الانتخابات. إنَّ القصد من وراء المشاركة السياسية هو التأثير في السياسة العامة وإدارة الشؤون العامة، واختيار القادة السياسيين على المستويين المحلي والوطني، هدفها تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلبِّي مطالب الأفراد والجماعات الذين يقومون بها. وفي حقيقة الأمر أنَّه كلما أردنا التوسُّع في البحث عن مفهوم المشاركة السياسية وآلياتها وتطبيقاتها كلما وجدنا أنفسنا أمام تناقضات ومفارقات هي في الحقيقة مرتبطة باستعمالات مصطلح المشاركة ومجالات تطبيقها، ويرتبط المصطلح أيضاً ارتباطاً وثيقاً بالنظم السياسية الديمقراطية دون غيرها من الأنظمة غير الديمقراطية التي تميل إلى تحويل المشاركة من النشاطات الطوعية إلى الأعمال الواجبة، والتي تقيِّد مشاركة الأفراد والجماعات بطرق ووسائل محدَّدة سلفاً. غير أنَّ المشاركة السياسية لا تنطبق على الأشكال التقليدية أو الأشكال القانونية وحدها، بل تتعدَّى وتمتد إلى أعمال العنف غير المقبولة ولكنها موجودة[23].

ومن خلال ما سبق يمكن أنْ نخلص إلى أنّ المشاركة السياسية هي عملية اختيارية واعية تعبِّر عن إرادة حرة للمواطنين من خلال حرص الفرد علي أنْ يكون له دور إيجابي ومؤثر في الحياة السياسية العامة تدفعه روح المواطنة من خلال الوعي السياسي الذي ترسَّخ فيه من قبل وسائل الإعلام والمدارس والجماعات والتنظيمات السياسية والمدنية، للمساهمة في تنمية الوطن، عن طريق طرح أفكار وآراء من شأنها المساهمة في إيجاد حلول للقضايا المطروحة.

فالمشاركة: تعني أنَّ كل الرجال والنساء يجب أنْ يكون لهم صوت في عمليات اتخاذ القرارات، سواء كان الأمر بشكل مباشر أو عبر ممثلين أو مؤسسات وسيطة

شرعية تعبِّر عن مصالحهم. ويعتقد أنَّ مفهوم المشاركة السياسية يُشير بوجه عام إلى تلك الأنشطة الإرادية المشروعة التي يقوم بها أفراد المجتمع، بشكل مباشر أو غير مباشر، بقصد اختيار حكامهم وممثليهم أو المساهمة في صنع القرارات والسياسات العامة.

ومن ثم فأنَّه يمكن تعريف المشاركة السياسية في نطاق علاقتها بالحكم الرشيد، بأنَّها منح أفراد المجتمع فرصاً متساوية دون تمييز بينهم لاختيار حكامهم وممثليهم وإبداء آرائهم في الشأن العام والمشاركة في صنع القرارات والسياسات العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، في ظل بيئة سياسية وقانونية تكفل حرية الرأي والتعبير عنه وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات، وتكرس مبادئ سيادة القانون وقيم المساءلة والشفافية.

2- خصائص المشاركة السياسية: تتسم المشاركة السياسية الناجحة بمجموعة من السمات والخصائص الهامة أبرزها:[24]

أ- المشاركة السياسية سلوك تطوعي، ونشاط إرادي، حيث أن المواطنين يقومون بتقديم جهودهم التطوعية لشعورهم بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الأهداف والقضايا.

ب- المشاركة السياسية هي الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية، بل إن نمو وتطور الديمقراطية، يتوقف على إتاحة فرص المشاركة السياسية وجعلها حقوقاً يتمتع بها كلإنسان في المجتمع.

ج- المشاركة سلوك إيجابي واقعي، بمعنى أنها تترجم إلى أعمال فعلية وتطبيقية وثيقة الصلة بحياة وواقع الجماهير.

د- المشاركة الجماهيرية لا تقتصر على مكان محدد ولا تتقيد بحدود جغرافية معينة فقد تكون على نطاق محلي أو إقليمي أو قومي.

هـ- المشاركة تنمي في الأفراد الشعور بالمسؤولية وروح المبادرة والاعتماد على الذات والولاء للمجتمع والرغبة في تحويل الأهداف التي يريدون بلوغها إلى واقع ملموس.

و- تعد المشاركة السياسية من أبسط حقوق المواطن، وهي حق أساسي يجب أنْ يتمتَّع به كل مواطن يعيش في مجتمعه، فمن حقه أنْ يختار نوابه الذين يقومون بالرقابة على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيق مصلحة المجتمع.

ز- المشاركة توحد الفكر الجماعي للجماهير، حيث تساهم في بلورة فكر واحد نحو الإحساس بوحدة الهدف والمصير المشترك والرغبة في بذل الجهود لمساندة الحكومة والتخفيف عنها.

وهناك من يحدِّد خصائص المشاركة السياسية في ثلاث عناصر رئيسية وهي[25]:

أولاً: الفعل (action) ويقصد به الحركة النشيطة والفعالة للجماهير لتحقيق هدف أو عدَّة أهداف معيَّنة واختيار أفضل الوسائل لإنجازها.

ثانياً: التطوُّع (voluntary) ويقصد به أنْ يقوم المواطنون بعملية المشاركة طوعاً واختياراً منهم، في إنجاز أهداف وقضايا مجتمعهم نتيجة شعورها بالمسئولية بعيداً عن أي لون من ألوان الضغط والإكراه.

ثالثاً: الاختيار (choice) وذلك من خلال إعطاء الحق للأفراد وتقديم المساعدة إليهم ومساندتهم لكي يشاركون في العمل السياسي لتأكيد ممارسة الحق الديمقراطي بقدر ما تسمح به استعداداتهم وقدراتهم وميولهم بما لا يتعارض مع القانون والصالح العام.

3-أهمية وأهداف المشاركة السياسية: المشاركة السياسية هي الأساس الذي تقوم علية الديمقراطية. بل أنَّ نمو الديمقراطية وتطورها يتوقف على إتاحة فرص المشاركة السياسية أمام الجماهير وجعلها حقوقاً يتمتع بها كل مواطن في المجتمع. كما أنَّ المشاركة الفعَّالة والجادة في الغاية والهدف هي التي تخلق معارضة قوية وتساعد على دعم وممارسة الديمقراطية وترسيخها وتحويلها إلى ممارسة فعلية[26].

إنَّ المشاركة السياسية في النظم التقليدية تحكمها المصالح الشخصية والاعتبارات الفئوية. بينما المشاركة الصحيحة والفعلية لا تقوم إلا في ظل وجود

ديمقراطية مباشرة وفعلية تسمح بالتعبير عن الرفض لسياسات الحكومة عن طريق الإضرابات والمظاهرات والاحتجاجات من جانب فئات المجتمع بمختلف أطيافه[27].

وفي الوقت نفسه تعد المشاركة السياسية حق من حقوق الإنسان يجب أنْ يتمتَّع به كل مواطن يعيش في مجتمع ما، ليسهم في رسم السياسة العامة واختيار أفضل الوسائل لتحقيقها، كما أنَّها تعد أحد مظاهر الإصلاح السياسي وإحدى دعائم العملية الديمقراطية، نظراً للدور الفعَّال الذي تلعبه في تنمية شعور أفراد المجتمع وإحساسهم بالحرية، وتنبِّه الحكام والمحكومين إلى واجباتهم تجاه المجتمع ممَّا يعزِّز التوجُّهات الديمقراطية، ويجعل السياسة العامة للدولة نتاج مشاركة سياسية حقيقة وليس تعبيراً عن إرادة الحاكم، أو كل من يتحكَّم في الأمور الاقتصادية والسياسية. وتسهم المشاركة أيضاً في تقوية المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وتوسيع قاعدتها الشعبية ممَّا يسمح لها بحماية الديمقراطية وصيانتها[28].

وعندما تتحقَّق المشاركة السياسية تتحقَّق علاقتها بكل الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تسعى إليها، ومن أهمها ما يلي[29]:

أ. تشجع المواطنين على التعبير عن آرائهم بكل حرية، وتنمِّي فيهم روح الإحساس والقدرة والكفاءة والمسئولية، وترفع من روحهم المعنوية. فالمواطن اليوم أصبح شريك في التخطيط والتنفيذ، ولم يعد مجرَّد مواطن يتلقَّى الأوامر المطلوبة منه فقط[30].

ب . تعمل المشاركة على تحديد الأهداف المرسومة واختيار القرارات المطلوبة بمختلف مستوياتها للاستجابة لها ومواجهة كل التحديات لتسهم في بناء العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، وتنمِّي فيهم روح الأخوة والتعاون المتبادل وتقلِّل من النزاعات والخصومات بينهم، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الارتباط والثقة المتبادلة التي تسهم في رفع كفاءة التنظيم وزيادة الإنتاج والخدمات[31]

ج . تعمل على ترشيد وتحسين نوعية القرار وتجعله قابلاً للتطبيق بما يخدم الصالح العام، ليكون أكثر ثباتاً وأقلَّ عرضة للتغيير في أغلب الأحيان[32].

د . تعد وسيلة تعليمية فعَّالة حيث يتعلَّم المواطنون من خلالها حقوقهم وواجباتهم وكيفية ممارسة السلطة، وتحمُّل المسئولية وتحقيق الإبداع الشخصي لزيادة القدرة على العمل والعطاء والاستجابة لكل التحديات ومواجهتها وإمكانية التغلُّب عليها.

هـ . تؤدي المشاركة إلى مزيد من الاستقرار والنظام في المجتمع ممَّا يؤدي بدوره إلى توسيع وتعميق الإحساس بشرعية النظام، فهي تعطي للجماهير حقها الديمقراطي الذي يمكِّنها من متابعة ومحاسبة المسئولين عن أعمالهم إذا ما قصَّروا في الأداء. ذلك لأنَّ المواطن الذي لديه دراية ومعرفة وعلم بمجريات الأمور يمكنه الحكم تماماً على مدى جودة الأداء الحكومي(33).

وتجعل الجماهير أكثر إدراكاً لحجم المشاكل التي تواجه المجتمع والإمكانيات المتاحة له لتفتح باب التعاون بين الجماهير والمؤسسات الحكومية، وتدعم العلاقة بينهما، الأمر الذي ينعكس بالضرورة على شعور الفرد بالانتماء لوطنه الكبير(34).

ولكي تحقق المشاركة السياسية الأهداف السالفة الذكر فلابد أنْ تقوم على الحقوق المتساوية للجماعات من مختلف الفئات، واحترام إرادتهم ليتمكَّنوا من التعبير عن أراءهم وحقوقهم المشروعة بما لا يتعارض مع الصالح العام.

ثانياً- المشاركة السياسية (دوافعها – متطلَّباتها- مستوياتها) وأثارها الإيجابية:

سوف يتناول هذا الموضوع دوافع ومتطلَّبات ومستويات المشاركة السياسية وآثارها الإيجابية وذلك على النحو التالي:

1- دوافع ومتطلَّبات ومستويات المشاركة السياسية):

أ) **دوافع وجوانب المشاركة السياسية**" إنَّ كل إنسان عاقل عندما يقوم بعمل معيَّن فأنَّه لابد له من هدف يسعى إليه ودافع لتحقيق أهدافه سواء كان منفرداً أو في إطار جماعة. فالدوافع هي كل المحفِّزات التي تشجِّع على المشاركة في مختلف المجالات والميادين، سواء كان على المستوى النفسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي(35). وأهم الأسباب التي تدفع الفرد للمشاركة السياسية ما يلي(36):

1- شعور الفرد بأنَّ المشاركة واجب والتزام منه تجاه المجتمع الذي يعيش فيه لإثبات وجوده وتأكيد ذاته كإنسان حر الإرادة قادر على اتخاذ قرار معيَّن في موضوع معين له أهمية.

2- رغبة الفرد في دعم مسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وشعوره بأهمية دوره الاجتماعي لتخفيف الأعباء الملقاة على كاهل الحكومة للوصول إلى الأهداف المطلوب تحقيقها.

3- رغبة الفرد في الحصول على قوة اجتماعية يمكن استخدامها في تحقيق طموحات سياسية وأهداف شخصية.

4- الرغبة في الحصول على عائد مادي أو معنوي يفوق ما يضحى به الفرد من وقت أو جهد أو مال نتيجة المشاركة.

5- يشارك الفرد في العملية السياسية ليس حباً في المشاركة أحياناً بل خوفاً من السلطة الحاكمة ودفعاً للخطر الذي يلاحقه من عدم المشاركة.

6- تحقيق الضمانات القانونية والدستورية التي تضمن للمواطن سيادة القانون وتوفير الأمن والأمان وحرية التعبير والتفكير بما يتفق ومصلحة الجماهير.

7. الرضا عن السياسات القائمة والتأثير بالدعاية السياسية والاتصالات الشخصية والرأي العام.

8- التنشئة الاجتماعية تلعب دوراً مهماً في جعل المشاركة قيمة أساسية تعمل على زيادة احتمال مشاركة الفرد في الأنشطة والمجالات المختلفة[37].

9- الرغبة المشتركة للأفراد في تحقيق الاستغلال الأمثل لموارد البيئة المحلية والدفاع عن الوطن ضد الأخطار الواقعة والمحتملة.

10- التضامن العائلي أو القبلي. فكثير من المواطنين لا صلة لهم بالجانب السياسي، ولا ينتمون إلى هيئة سياسية، ولا يرغبون في الحصول على منصب سياسي وخاصة سكان الأرياف، ولكنَّهم يشاركون في الانتخابات والاختيار الشعبي

لدعم قريب من أقربائهم حتى لضمان نجاحه[38]. **أمَّا فيما يتعلَّق بجوانب المشاركة** فللمشاركة جانبين مهمين[39]:

الجانب الأول: مشاركة مقيدة للسلطة المحلية، وهي وسيلة تساعد، وتسهِّل تنفيذ القرارات الصادرة وضمان عدم حدوث صراعات أو خلافات مستقبلية بين الأفراد أو الجماعات.

الجانب الثاني: مشاركة مقيدة للمواطنين على اعتبار أنَّها سبيل يتأكد من خلالها المواطن بأنَّه قد يسهم في صنع القرار، وأنَّ مطالبه واحتياجاته كانت وستبقى موضع الاعتبار والاهتمام. إلا أنَّ المشاركة ذو حدين فقد يساء استخدامها من جانب المواطنين والمسئولين عندما يعطِّلون عملية اتخاذ القرار، أو تنفيذه بالرغم من تحقيقها للعديد من المزايا والأهداف، وقد يسيء المواطنون استخدام المشاركة الشعبية عندما يستعملونها كوسيلة للتحايل والتلاعب لتحقيق المآرب الشخصية بالتعاون مع صنَّاع القرار[40].

ب) متطلَّبات المشاركة السياسية: تتطلَّب المشاركة السياسية ضرورة توافر عدد من العوامل التي تزيد من فاعليتها، وتضمن بقاءها واستمرارها وتحقيق أهدافها والدفع بمعدلات التنمية الشاملة. وأهم هذه المتطلَّبات[41]:

1- يجب أنْ تتوفَّر المتطلَّبات والاحتياجات الأساسية للأفراد وغيرها من الاحتياجات التي تحقِّق الإشباع المادي والمعنوي للإنسان، وتتيح له فرصة المشاركة في الحياة العامة داخل مجتمعه.

2- شعور المواطن بالانتماء لوطنه وإحساسه لأنَّ المشاركة في صنع القرار داخل المجتمع تمثِّل واجباً، والتزام تفرضه العضوية والانتماء والولاء لهذا المجتمع.

3- إيمان المواطن بجدوى المشاركة وإحساسه بأهميتها وفاعليتها وسرعة الاستجابة لها من قبل المسئولين؛ ليكون له مردود إيجابي على تحسين صورة حياته وحياة الآخرين داخل المجتمع.

4- يجب أنْ تكون السياسات المعلنة واضحة وتلبّي احتياجات المواطنين، ولا يتحقَّق هذا إلا من خلال وجود وسائل إعلام جيّدة تتناول الخطط والأهداف.

5- يجب أنْ تكون القيادة السياسية مقتنعة بأهمية مشاركة الجماهير في صنع وتنفيذ السياسات العامة مع إتاحة الفرصة، لدعم هذه المشاركة من خلال ضمان الحرية السياسية وإتاحة المجال أمام الجماهير للتعبير عن آرائهم وطموحاتهم وآمالهم فيما يتعلَّق بقضايا المجتمع ومشكلاته ومناقشة تصريحات المسئولين والقوانين العامة سواء كان داخل البرلمان أو عن طريق وسائل الإعلام المختلفة أو المؤتمرات والندوات العامة مع توفر المناخ المناسب ودون تعرضهم لأي مسألة قانونية.

6-وجود تشريعات ووسائل وأساليب تضمن وتحمي المشاركة لتقديم وعرض الآراء والأفكار بوضوح تام، وحرية كاملة حتى تساعد على وصول المشاركات لصانع القرار.

7- وجود برامج تدريبية لمن هم في مواقع المسؤولية في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية على حدٍ سواء؛ ليتمكَّنوا من صياغة آراء وآمال وطموحات الجماهير.

8- الاهتمام بمؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية وتشجيعها على نشر وغرس قيم المشاركة لدى الجماهير.

9- يجب أنْ يكون صانع القرار أكثر مسؤولية ووعياً عند اتخاذ القرارات والسياسات وقبوله بمبدأ المسألة والمحاسبة عند التقصير في تنفيذ السياسة العامة، مع ضمان حق المعارضة في الوجود الشرعي وحرية الصحافة والإعلام.

10- عدم استخدام أدوات القمع الإكراهي المملوكة للدولة في مواجهة الجماهير حتى في حالة معارضتها (السلمية) للسياسات المتبعة[42].

11- يجب أنْ تتوفَّر اللامركزية في الإدارة ممَّا يفسح المجال أمام الجماهير لكي تشارك في إدارة شئون حياتها، ويفتح الباب لكل الجهود والمساهمات التي تقدمها الجماهير.

12- ضرورة توافر الثقافة السياسية وارتفاع مستوى وعي الجماهير بأبعاد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمرُّ بها المجتمع، وذلك عن طريق وسائل الإعلام المختلفة ومنظمات المجتمع المدني.

ج) مستويات المشاركة السياسية: أمَّا فيما يخص مستويات المشاركة في الحياة العامة تختلف من دولة لأخرى ومن فترة لأخرى في الدولة نفسها ويتوقف ذلك على مدى توفر الظروف التي تتيح المشاركة أو تنفيذها، وعلى مدى إقبال المواطنين على الإسهام في العمل العام. فهناك أربعة مستويات للمشاركة[43]:

1- **المستوى الأعلى(مستوى النشطاء السياسيين):** ويشمل هذا المستوى ممارسي النشاط السياسي من تتوافر فيهم ثلاث شروط من ستة في شخص ما حتى يكون منتمياً إلى هذه الفئة وتتمثل هذه الشروط فيما يلي:

أ- العضوية في منظمة سياسية.

ب- إمكانية التبرع لمنظمة سياسية أو لمرشح الانتخابات العامة.

ج- حضور الاجتماعات السياسية بشكل دوري.

د- توجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للسلطة التنفيذية أو القضائية أو الإعلامية.

هـ- المشاركة في الحملات الانتخابية.

و- الحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.

2- المستوى الثاني (مستوى المهتمين بالنشاط السياسي): ويشمل هذا المستوى المهتمون بالنشاط السياسي الذين يصوتون في الانتخابات ويتابعون بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسية من أزمات وقضايا.

3- المستوى الثالث (مستوى الهامشيين أو السلبيين غير المهتمين بالعمل السياسي): ويشمل هذا المستوى الهامشيون اللذين لا يهتمون بالأمور السياسية ولا يميلون للاهتمام بالعمل السياسي ولا يخصصون أي وقت أو موارد له، وإذا كان بعضهم يضطر للمشاركة بدرجة أو بأخرى في أوقات الأزمات أو عندما يشعرون بأنَّ

مصلحتهم المباشرة مهدَّدة أو بأنَّ ظروف حياتهم معرَّضة للتدهور والخطر، وعادة ما توصف هذه الشريحة من الأفراد "باللاسياسيين".

4- المستوى الرابع (مستوى المشاركة المفرطة أو الزائدة): وهو ما يطلق أحياناً على الحركيين أو النشطين الذين يستعملون الأساليب الشرعية وغير الشرعية في ممارستهم للأعمال السياسية، كالمظاهرات والإضرابات وأعمال الشغب والعنف والتخريب واختطاف واغتيال الشخصيات السياسية.

كما أنَّ هناك مراحل تمرُّ بها المشاركة السياسية وهي: الاهتمام السياسي، المعرفة السياسية، التصويت السياسي، المطالب السياسية. كما أنَّ المشاركة توجد في كافة الأنظمة السياسية على اختلافها وإنْ كانت بالطبع تبدو أكثر وضوحاً وصراحة في التعبير عن نفسها في ظل الأنظمة الديمقراطية التي تتيح مساحات أكبر من الحرية واحتراماً لمنظومة حقوق الإنسان وانتخابات دورية حرة وتنافسية، وبالتالي تتيح قدراً كبيراً لمشاركة المواطن بشكل فعال في الحياة السياسية وبالقدر الذي يهم المدافعين عن المشاركة أكبر، وكلما كانت المشاركة فعالة كلما أدت إلى تعزيز شرعية النظام، هناك من يرى أنَّ الإفراط في المشاركة تخلق ظروفاً تعكس الرضى أو النزاع وهو ما لا يظهر إلى السطح في الأشكال الأخرى للمشاركة[44].

فالشكل الأول. المشاركة السياسية الرسمية: يقوم بها أصحاب المناصب الرسميين انطلاقاً من واقع الحفاظ على مصالحهم من خلال تحقيق الدوام والاستمرار والاستقرار المنسق الذي يهيمنون عليه ويواجهون من خلال هذه العملية مصاعب أو صراعات من الآخرين ذوي المصالح من أعضاء المجتمع.

هؤلاء المشاركون الرسميون هم: أصحاب المناصب السياسية العليا حيث يشكلون المستوى الأول من المشاركة السياسية الرسمية ويأتون على قمة التدرُّج حيث يمتلكون الحق في اتخاذ أو صنع القرار السياسي الذي يؤثر على المجتمع ككل.

- البيروقراطيون الكبار ويأتون في المستوى الثاني من المشاركة ومثال ذلك نواب الوزراء.

الشكل الثاني. المشاركة السياسية غير الرسمية: وتتكوَّن من الأحزاب السياسية خارج السلطة وجماعات الضغط، أو المصلحة والأقليات وهم يمثلون المعارضة في أي نسق سياسي. ويمثِّلها فواعل وأطراف تقوم بالدور غير الرسمي من خلال مشاركتهم في رسم السياسة العامة مثل الجماعات الضاغطة، الأحزاب السياسية، والمواطنين بصفتهم الشخصية، وقد تمَّت تسميتهم بغير الرسميين على الرغم من أهمية الدور الذي يلعبونه في مختلف الظروف لكونهم لا يشاركون بصفة رسمية، أي أنَّهم لا يتمتعون بسلطة قانونية تعطيهم الحق في صنع قرارات ملزمة.

– الأحزاب السياسية: تلعب الأحزاب دور المبلور للمصالح الاجتماعية، والمبرِّر للمطالب والاحتياجات لربطها ببدائل السياسة العامة، والبرامج الملبية لها. وتتوقَّف الطريقة التي تستخدم في تجميع الموارد، وتوحيدها على عدد الأحزاب والسياسية في الساحة، ومع ذلك فالأحزاب قضايا صغيرة أو مصالح فئة صغيرة، بل تناصر مواقف وسياسات تتسم بالعمومية وبعض الشمولية[45].

– الجماعات الضاغطة: وهذه الجماعات كما يبدو تلعب دوراً مهماً وعملياً في مختلف الأقطار، وتعتمد طرق مشاركتهم، وسبل تأثيرهم في السياسات العامة على طبيعة مجتمعاتهم ونظمهم.

2-.الآثار الإيجابية للمشاركة السياسية: تؤثر المشاركة على الأفراد والسياسة العامة للدولة، فعلى مستوى الفرد تقوم المشاركة بتنمية الشعور بالكرامة والقيمة الاجتماعية والأهمية السياسية وتنبِّه الحاكم والمحكوم إلى الالتزام بواجباته ومسؤولياته وتنهض بمستوى الوعي السياسي، كما أنَّها تساعد على وجود المواطن الصالح الذي يعد أساس وعافية الدولة، أمَّا على صعيد السياسة العامة للدولة فتقوم المشاركة بجلب المنفعة والفائدة لأكبر عدداً من الأفراد، فهي تدفع بصانع القرار إلى الاستجابة لمطالب الجماهير، وتسهم في إعادة توزيع موارد المجتمع بشكل أكثر عدالة ومساواة بين المواطنين[46]. كما تسهم المشاركة بإيجابيه في عمليات التحديث والتنمية السياسية، فهي حق من حقوق المواطنين لممارسة أدوارهم في المجتمع، والمساهمة

في اتخاذ القرارات والتأثير على أعمال المسؤولين وقراراتهم، وبهذا لا يمكننا أنْ نتصوَّر نظاماً سياسياً ديمقراطياً في المجتمع بدون وجود مشاركة سياسية من قبل المواطنين سواء كانت هذه المشاركة مباشرة أو غير مباشرة، وتتفاوت المجتمعات الإنسانية في مدى المشاركة السياسية بين مواطنيها، فتتميَّز المجتمعات المتقدِّمة بوجود مظاهر متعدِّدة من المشاركة السياسية تتصف بالتكرار، والاستقرار وعلى مختلف المستويات المحلية والوطنية، كما تتميَّز الدولة الحديثة بمدى واسع من المشاركة السياسية عن طريق وحدات سياسية واسعة النطاق، وتمثِّل التنمية السياسية الجزء الأهم من أجزاء التنمية الشاملة[47].

ويرى بعض الباحثين أنَّ للتنمية السياسية خمسة مدلولات[48]:

أ. مدلول قانوني: يهتم بالبناء الدستوري للدولة، بمعنى الأسس الديمقراطية بكل أبعادها.

ب. مدلول اقتصادي: يعني تحقيق نمو اقتصادي يتوافق وتطلعات الشعب الاقتصادية.

ج. مدلول إداري: ضرورة وجود إدارة ملتزمة باحترام مبادئ المشروعية الإدارية والقانونية، مع تحقيق شروط الفاعلية والكفاءة والعقلانية.

د. مدلول سياسي: تحقيق الانصهار في منظومة مجتمعية والمشاركة في الحياة السياسية.

هـ. مدلول ثقافي: ارتباط التنمية بالتحديث الناتج عن ثقافة سياسية معينة.

إنَّ هذه المدلولات تفترض وجود عنصر التوحد بين الجماهير والسلطة، لتحقيق حالة انسجام وتكامل للحفاظ على استمرارية وبقاء التنمية السياسية، وأنَّ ذلك هو جوهر قيام هذه العملية حيث إنَّ الحاجة للإصلاح والتنظيم الناتج عن تحقق هذا الانسجام والتوحد، هو الذي يدفع الدولة إلى تبنّي هذا النمط من التنمية، والذي ينطلق من الضغوطات الوطنية أولاً، والمتطلَّبات الدولية ثانياً[49]. ولا تمثل التنمية على أساس ذلك إلا استجابةً للتغييرات في البيئة المجتمعية والدولية، وبالذات استجابة

النظام السياسي (المجسد للسلطة) لتحديات بناء الدولة وبناء الأمة[50]. وبذلك تكون التنمية السياسية هي رغبة شاملة تقودها السلطة الحاكمة، لتحقيق مزيد من التواؤم والانسجام الذي يحقق تطلُّعات وطموحات المواطنين. وعليه... تعد المشاركة السياسية من المبادئ الأساسية لتنمية المجتمع. فالتنمية[51] الحقيقية الناجحة لا تتم دون مشاركة من قبل أبناء المجتمع سواء كان ذلك بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل، وحث الآخرين عليها، وعدم وضع العراقيل أمام الجهود المبذولة من جانب السلطة الحاكمة، فهي أفضل وسيلة لدعم الممارسة الديمقراطية وتنميتها على مستوى الفرد والجماعة للنهوض بالمجتمع وتحسين أوضاعه.

ومن خلال المشاركة يمكن أنْ يقوم الأفراد بدور في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، داخل المجتمع لغرض تحقيق أهداف التنمية الشاملة، على أنْ تتاح الفرصة لكل مواطن لكي يسهم في وضع هذه الأهداف وتحديدها، والتعرُّف على أفضل الأساليب والوسائل لتحقيقها، وعلى أنْ يكون اشتراك المواطنين في تلك الجهود بناءً على رغبة منهم في القيام بهذا الدور دون ضغط أو إكراه من جانب السلطة الحاكمة، وفي هذه الحالة يمكن القول بأنَّ هذه المشاركة تترجم شعور المواطنين بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع الذي يؤويهم والمشكلات المشتركة التي تواجههم وكيفية إيجاد الحلول لهم والرغبة في تحويل الأهداف التي يريدون بلوغها إلى واقع ملموس[52].

وبالتالي هناك ارتباط وثيق وتأثير متبادل بين المشاركة والتنمية، حيث تتيح التنمية فرصاً أكبر لتوسيع مجالات المشاركة، كما تخلق الحافز للمشاركة في الوقت الذى تسمح المشاركة بممارسة الجماهير ضغوطاً على صانع القرار، لاتخاذ سياسات لصالح قضايا التنمية، ورغم أنَّ هناك اتجاهاً عاماً يوضِّح زيادة مستويات وأشكال المشاركة السياسية، مع زيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنَّه من الناحية العملية لا يتم بهذا القدر من العمومية. فالمشاركة السياسية في الغالب ترتبط بوجود النظام السياسي الذي تدار مؤسساته الاقتصادية والاجتماعية على أساس ديمقراطي

حقيقي، ولا ترتبط بنظام تدار مؤسساته على أساس سلطوي لا يسمح أو يشجع بالمشاركة السياسية لأفراد مجتمعه[53].

المطلب الثاني– الحكم الرشيد(مفهومه– أبعاده– مقوماته)" اكتسب موضوع الحكم الرشيد أهمية متزايدة في السنوات القليلة الماضية وكثرت المبادرات الداعية للإصلاح والحكم الرشيد، وأصبح التركيز في بداية التسعينيات على الأبعاد الديمقراطية للمفهوم من حيث تدعيم المشاركة وتفعيل المجتمع المدني وجودة وفعالية وأسلوب إدارة شؤون الدولة والمجتمع ودرجة رخاءه.

أولاً– الحكم الرشيد (أسباب ظهوره– مفهومه– أهميته):

أ– أصل الكلمة: ظهر مصطلح **الحكم الرشيد**(الحكم الصالح أو الحكم الجيد) في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر، كمرادف لمصطلح "الحكومة، ثم كمصطلح قانوني (سنة 1478م)، ليستعمل في نطاق واسع ومعبِّر عن تكاليف التسيير، ومع تنامي ظاهرة العولمة كان الهدف منه ضمان نمط جيد في تسيير النظام الاجتماعي من أجل تحقيق المطالب الديمقراطية وعلى هذا الأساس ليس هناك أدنى شك في الأصل الفرنسي للكلمة"[54].

ويرجع الأصل الأول للكلمة إلى المصطلح الإغريقي(kubernân) ، ثم مرَّ للغة اللاتينية تحت مصطلح(gubernare)، وكان يعني آنذاك أسلوب إدارة أو توجيه السفينة. و اكتسب موضوع الحكم الرشيد (الصالح) أهمية متزايدة في السنوات القليلة الماضية وكثرت المبادرات الداعية للإصلاح والحكم الرشيد، وأطلقت الولايات المتحدة عدَّة مبادرات لإحداث تغيير سياسي شامل في منطقة الشرق الأوسط وتبعها في ذلك الاتحاد الأوروبي الذي اندرجت مبادراته في إطار الشراكة المتوسطية، وفي محاولة للتكيف مع الضغوط الخارجية وبسبب الكبت واليأس والقيود على الحريات وغياب الانتخابات والمؤسسات المستقلة والشفافية، وتتمثَّل معايير الحكم الرشيد في حكم القانون والشفافية والاستجابة والمشاركة والإنصاف والفعالية والكفاءة والمساءلة

والتنمية والرؤية الاستراتيجية[55]. والحكم الرشيد يقضي على الفساد ويحاصره في أضيق الحدود[56].

ب- أسباب ظهور وانتشار مفهوم الحكم الرشيد: إنَّ الفشل في إدارة دفة التخطيط والتوظيف المركزي وتنامي دور مؤسسات المجتمع المدني أثر في منظومة الإدارة المركزية للدولة وسلطاتها الواقعية. كما أدَّى ثقل الأزمات المختلفة المتنامية والمستجدة إلى إجراء تعديلات على نمط إدارة الحكومة للسياسات العامة[57]، وأنَّ ظهور مفهوم الحكم الرشيد ما هو إلا انعكاس للتغيير في طبيعة الحكومة ودورها. وهذا الدور يتمثل في:[58]

1- ظهور العديد من المتغيرات التي غيرت النظرة التقليدية للدولة.

2- تنامي دور الشركات العالمية والمتعددة الجنسيات في التأثير على صنع السياسات، والحاجة إلى إعادة النظر في العلاقة بينها وبين الحكومة، بالإضافة إلى دور مؤسسات العمل المدني.

3- تغير معايير التوظيف والعمل من الأقدمية إلى المهارات والتعلم والتدريب .

ومن أسباب ظهور الحكم الرشيد[59]:

- تصاعد ثورة المعلومات التي واكبت ثورة الاتصالات.
- تعاضد المنظمات الدولية حاملة لواء الاقتصاد الرأسمالي والتجارة العالمية وأسواق المال العالمية وعلى رأسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.
- انتشار مفهوم العولمة.
- تدخل الاتفاقيات الدولية بمفاهيم الحكم ومراقبتها وفلسفتها عبر الحدود القطرية.
- المعونات والمنح التي تقدمها الدول الغنية لم تحقق الغايات التي أنفقت من أجلها بسبب الحكم الرديء[60].

ج- مفهوم الحكم الرشيد (الحكم الصالح): نتيجة لحداثة مفهوم الحكم الرشيد، فتحديد مضمونه وتحليل مفرداته لا يزالان محلاً لخلاف بين المؤسسات المعنية

بتعريفه كالبنك الدولي ومؤسسات الأمم المتحدة، والمؤسسات الأكاديمية كالجامعات والمراكز البحثية، والدوريات العلمية والموسوعات العامة.

"ويعبِّر مفهوم الحكم عن إدارة وممارسة السلطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على مختلف المستويات المركزية واللامركزية أي الإقليمية والمحلية"[61]. وهو تصور ذهني يمكن أنْ يطبَّق على المستوى الوطني، الجهوي، العالمي[62]. وهو بصفة عامة ينصرف إلى القيام بالقيادة(Peloter)، والتوجيه(Deriger)، شؤون منظمة ما، هذه الأخيرة يمكن أنْ تكون دولة أو مجموعة من الدول جهة (Region)، أو جماعة إقليمية أو مؤسسة عمومية أو خاصة[63]، وعلى هذا الأساس فالحكم يولي عناية خاصة بأشكال: التنسيق– المشاركة– الشفافية في اتخاذ القرارات.

إنَّ الحكم بهذا المفهوم يمنح أولوية للشراكة بين الفاعلين وتجميع المنافع، وفي نموذج الحكم فالحدود بين القطاع العام والخاص تتجه نحو الاختفاء، بل التفرقة بين المهام السياسية والاقتصادية في إطار مسار التنمية تكاد تكون منعدمة[64].

إنَّ مفهوم الحكم يعد مفهوماً محايداً يعبِّر عن ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع في شتى المجالات، وفي مختلف المستويات المركزية أي الإقليمية والمحلية، ومفهوم الحكم قديم قدم الحضارات البشرية نفسها لاسيما أنَّه بدل الآليات والمؤسسات التي تشترك في صنع القرارات وبهذا المعنى فمفهوم الحكم أوسع من الحكومة، لأنَّه يتضمَّن بالإضافة إلى عمل أجهزة عمل الدولة الرسمية (السلطات المختلفة) عمل كل المؤسسات غير الرسمية.ولفهم مذهب الحكم الصالح في البيئة الشعبية، من المهم أنْ نعرف أنَّ الأمر لا يقتصر فقط على الحكومة بل أنَّ هناك عوامل أخرى تتدخل، خاصة وسائل الإعلام وفي بعض المجتمعات تتدخل التنظيمات العسكرية والدينية، وكذلك المؤسسات المهمة بتسيير الشؤون الشعبية وتلعب دوراً مهماً فيها، كما نسجل تدخل المجتمع المدني، والذي يشمل المنظمات التطوعية والمنظمات غير الحكومية. و يعرِّف الحكم بأنَّه "فن إدارة المجتمعات والمنظمات"[65] مؤيدو هذا التعريف يقولون إنَّ كلمة (حكم) تعود جذورها إلى كلمة

يونانية تعني (حكم أو أدار الدفة) لكنَّ بعض الملاحظين تخوَّفوا من كون هذا التعريف يحمل مؤشراً خاطئاً حول السلطة من الأعلى إلى الأسفل. وهناك تعريف آخر يتلاءم مع القطاع العام ويتحاشى هذه التعقيدات وهو كالتالي" :الحكم هو الظاهرة التي بواسطتها، داخل تقاليد معروفة وأطر تعليمية قطاعات مختلفة من المجتمع تعبر عن مصالحها، قرارات تؤخذ وأصحاب القرار يتولون المسؤولية"[66].

فالحكم يمكن أنْ يعرف بأنَّه نموذج حكم يوصل إلى النتائج الاجتماعية والاقتصادية التي يبحث عنها المواطنون، فالحكم يفتح فضاءًا فكرياً جديداً، فهو يولد مذهباً يسمح لنا بدراسة دور الحكومة في تسيير الشؤون العامة والمساهمة التي يمكن أنْ تقدِّمها المدخلات الأخرى ليس من الصدفة أنَّ الحصة الكبرى من الخطاب حول الحكم مخصَّصة أو موجَّهة نحو الشراكة بين مختلف قطاعات المجتمع ونحو مشاركة الجماهير في مشروع القرار. وعليه فمذهب الحكم يدعونا إلى دراسة الطريقة لبلوغ النتائج الاجتماعية والاقتصادية المرجوة، كما أنَّ المسائل المتعلقة بالحكم قد تكون من بين الرهانات في القرن الواحد والعشرين.

وبما أنَّ الحكومة هي عبارة عن مؤسسة و(الحكم) يعتبر من طرف أغلب الملاحظين بأنَّه ظاهرة وهنا يكمن الفرق الأساسي بين المصطلحين الحكم يتضمن الطريقة التي تطبق بها السلطة، فالحكم لا يقتصر على ظاهرة أخذ القرار بالوجهة التي تتخذ، بل يتطلَّب معرفة من يشارك في أخذ القرار وبأي صفة[67].

وإذا كان مفهوم الحكم (Governance) من المفاهيم القديمة التي ترتبط بنشأة السلطة السياسية، فمفهوم "الحكم الرشيدGood Governance، والذي يُعرف أيضاً بالحكم الراشد، والحكم الصالح، والحكم الجيد، فهو مفهوم حديث ابتدعته المؤسسات الدولية، أواخر القرن الماضي لتسيير أمور البشر بشكل يؤمن لهم حياة كريمة في مختلف النواحي.

وهناك العديد من الاجتهادات في مسألة تعريف الحكم الرشيد، ويرجع ذلك بالأساس إلى اختلاف الميادين وتباين المنطلقات الفكرية السياسية، الاقتصادية،

الاجتماعية ولهذا اختلفت التعريفات، وتعددت وجهات النظر حول مصطلح الحكم الرشيد (الصالح) وذلك حسب اختلاف المقاربات التي نظر من خلالها لهذا المصطلح، فيعرف من الناحية الاقتصادية (المنظور الاقتصادي) على أنَّه "الحكم الذي يقوم على تحرير الاقتصاد الوطني، التجارة بحيث لا تتدخل الدولة في تسيير الاقتصاد، ومن خلال إعطاء حرية أكثر للفاعلين الاقتصاديين للقيام بالمبادرة من أجل التنمية المستدامة، ولا يتحقق إلا إذا تحصَّلت المؤسسات الاقتصادية على قدر كبير من المشاركة السياسية[68].

لقد أصبح مفهوم الحكم الرشيد الشغل الشاغل لدى جميع المنظمات والدول على حد سواء، وقد حظي بالاهتمام المتزايد نظراً للأهمية الكبرى له خاصة فيما يخص ترشيد الحكومات. كما عرفت مؤسسات الأمم المتحدة الحكم الرشيد واستخدمته كمفهوم منذ عقدين من الزمن لإعطاء حكم قيمي على ممارسات السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري وتنموي وتقدمي، أي أنَّ الحكم الرشيد هو الحكم الذي تقدم به قيادات سياسية منتخبة وكوادر ملتزمة بتطوير موارد المجتمع وبتقديم المواطنين وتحسين نوعية حياتهم، ورفاهيتهم، وذلك برضاهم، وعبر مشاركتهم وعملهم"[69]. وهذا يدعم ويصون سعادة الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وفرصهم، وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية.

يعرف البنك الدولي الحكم الرشيد[70]: "بأنَّه التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام، **وهذا التعريف يشمل:**

- عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم.
- قدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية.
- احترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها" .

أمَّا البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (PNUD) فيعرف الحكم الرشيد (الصالح)على أنَّه ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة

على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم[71].

وهناك من يعرف الحكم الرشيد بأنَّه: إنشاء مؤسسات سياسية وقضائية وإدارية تؤدي بمجملها بكفاءة وتخضع للمساءلة ويعتبرها المواطنون مؤسسات شرعية يمكنهم من خلالها المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم، كما يعتبرونها مؤسسات تعمل على تمكينهم"[72].

كما يمكن تعريفه من خلال نظرة سياسية بحتة حيث يتصل مفهومه بالديمقراطية الغربية المبنية أساساً على المشاركة والشفافية والمساءلة وذلك من خلال إقامة الدولة الحقوقية التي تحترم فيها الحريات العامة وتقام حقوق الإنسان، والمبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية[73].

كما أنَّ الحكم الرشيد يشمل جميع المؤسسات في المجتمع من أجهزة دولة وهيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، فهي عبارة عن ممارسة للسلطة وحقوقها وفقاً لمبدأ المحاسبة، ولا تقتصر فقط على الاهتمام بآثاره التنموية الحالية وإنّما تشتمل على التنمية المستدامة وطويلة الأمد والممتدة عبر أجيال متعاقبة[74].

وهناك من يرى أنَّ الحكم الرشيد ممارسة الحكم على مختلف المستويات الحكومية بطريقة فعالة، محايدة، متوازنة، شفافة ومسؤولة، حيث تمس هذه البرامج مختلف الميادين الكبرى مثلاً، تقوية قدرات القطاع العام، تحسين فعالية الموظف العمومي، وذلك عن طريق إصلاح المؤسسات والمنظمات الإدارية والاستراتيجية[75].

وهناك من يرى بأن الحكم الرشيد هو العملية التي تدار من خلالها المؤسسات والأعمال العامة والخاصة بصورة عالية من النزاهة والشفافية ويحقق ذلك بطريقة خالية من الفساد، وفي ظل سيادة القانون، وهو الأليات والمؤسسات التي يتمكن من خلالها المواطنين سواء أكانوا أفراداً أو مجموعات للتعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية، والوفاء بالتزاماتهم تجاه الدولة، وهو القواعد الطموحة الموجهة

لإعانة الفاعلين للعمل والحكم ومساعدتهم بطريقة شفافة، وفي إطار المساءلة على أساس قاعدة واضحة وغير قابلة للتردُّد أو الانتقادات، على أنْ تسهم في ذلك كل الأطراف الفاعلة[76].

والحكم الرشيد، هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع وبتقدم المواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم، وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم وهو العملية التي يتم من خلالها وضع السياسات الوطنية وتنفيذها، وتوزيع الموارد بما يتوافق والقوى السياسية والاقتصادية السائدة[77].

وانطلاقاً من التعريفات السابقة نستخلص أنَّ الحكم الرشيد وفي سياقه السياسي تحديداً هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة، وإطارات إدارية ملتزمة بتطوير أفراد المجتمع برضاهم وعبر مشاركتهم في مختلف القنوات السياسية للمساهمة في تحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم. وبناءً على ما سبق يعتقد بعض الكتّاب والمهتمين أن الحكم الرشيد[78]:

1- هو طريقة العمل والأسلوب الصحيح لحكم المؤسسة وإدارتها بكافة المستويات العليا والوسطى والدنيا، في القطاعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية.

2- يكون شاملاً لكافة إدارات ومكامن اتخاذ القرارات بحيث تتوخى هذه الطريقة والأسلوب والقيادة العادلة والحكمة والتعقل والعقلانية.

3- يضمن إيجاد موقع مناسب للاستفادة من أصحاب الكفاءات.

4- يسعى إلى تطبيق القانون ومحاربة مظاهر الفساد والفوضى.

5. يدعو إلى احترام الحريات العامة.

6- يهدف إلى إرساء الديمقراطية والمساواة.

7- ينادي بمشاركة الناس في صنع القرار.

8- يسعى إلى تحقيق مصالح الناس وتطوير المجتمع.

9. يسهم في ترسيخ، القيم والمبادئ الإدارية مثل: المساءلة والرقابة.

10- يتضمن مبادئ ديمقراطية كالمشاركة والمحاسبة والشفافية.

د- أهمية الحكم الرشيد: إنَّ الحكم الرشيد أو الصالح يسعى إلى إضعاف فكرة الدولة الحمائية وتطبيق مبدأ القيادة الإدارية خاصة في المؤسسة وشفافية أكثر تجاه المستفيدين من السياسات الاجتماعية ويسهم في تعزيز سعادة الإنسان وتوسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وخاصة الأكثر فقراً وتهميشاً(لضمان توفير الشروط الملائمة للحصول على نمو هام يستفيد منه المحتاجون ويضمن التطور الاجتماعي للبلدان ذات الدخل المنخفض)[79].

كما أنَّ للحكم الرشيد انعكاسات على المجتمع منها: الولاء والانتماء، والإبداع، والرقابة الذاتية، والمرونة[80]. ويضمن تمييع المسافات وتقصيرها في ميادين العمل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي[81]، وهو شرط لعملية النمو المستديم، ومحاربة الفقر، لأنَّ الحكم غير السليم يمثِّل عاملاً أساسياً في إعاقة الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية الوطنية. ويعمِّق الحرمان والتمايز بين فئات المجتمع، ومن ثم يولد عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي[82]. كما أنَّ الحكم الجيد، يؤمن النقاش العام لسياسات الحكومة ويساعد على التقليل من السياسات المنحرفة والخاطئة عبر المساءلة العامة للسياسيين والموظفين[83].

ثانياً- الحكم الرشيد(آلياته-أبعاده- مقوماته)، وعلاقته بالديموقراطية والتنمية:

أ- آليات الحكم الرشيد: تتباين آليات الحكم الرشيد أو معاييره بتباين الجهات والمصالح، فالبنك الدولي يركز علي ما يحفز النمو والانفتاح الاقتصادي، في حين أنَّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(PNUD) الانفتاح السياسي، لكن في العموم يمكن تحديد أبرزها كالآتي[84]

1- المشاركة: وتعني حق الرجل والمرأة معاً في إبداء الرأي في صنع القرار، ويتطلَّب عنصر المشاركة توفر حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب والحريات العامة والانتخاب، والهدف من كل هذا هو السماح للمواطنين بالتعبير عن أراءهم واهتماماتهم لترسيخ الشرعية.

2– حكم القانون (سياده القانون): ويعني سيادة القانون كأداة لتوجيه سلوك الأفراد نحو الحياة السياسية بهدف منع تعارض مهام المسؤولين فيما بينهم وبين المواطنين من جهة أخرى ووضوح القوانين وانسجامها في التطبيق. و أكثر من ذلك فهو يعني استقلال الهيئة القضائية عن الهيئتين التنفيذية والتشريعية، ومن جراء ذلك عند تحقيق هذه الآلية تؤمن هذه القواعد وبالتالي يرتقي درجة المواطنة إلى مفهوم المساواة بين المواطنين.

3. الشفافية: وتعني فسح المجال أمام المواطن بالتعرف على المعلومات الضرورية التي تهم شؤون حياته، مثل حق المواطن في الإعلام ومشاركة المواطنين ومساهمتهم في رقابة المجالس الشعبية والوطنية والمحلية في الاطلاع على محاضر الجلسات التي تعقد دورياً في مجالسهم، والهدف من وراء ذلك هو العمل على مشاركة المواطنين في إبداء الآراء على المهام. فالشفافية هي تدفُّق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الشاملة في الوقت المناسب وبطريقة يمكن الاعتماد عليها، وتتلخّص الشفافية بالمكونات التالية:

– الحصول على المعلومة.

– الدقّة في الحصول على المعلومة.

– العلاقة السببية بين المعلومة والموضوع المراد مراقبته. وعليه يجب على الدولة أنْ تصدر قوانين تهتم بحرية تدفق المعلومات وتسمح للجمهور ولوسائل الإعلام المختلفة بالحصول على جميع الوثائق والمتعلقة بعمل الحكومة والتشريعات والسجلات المختلفة، ومن الصعب تخيل وجود حكم رشيد ووجود حكومة فاعلة ومتجاوبة مع شعبها دون وجود قطاع إعلامي متميز وقوي ويتسم بالمهنية والاستقلالية.

4. المحاسبة: تتطلب المحاسبة أو المساءلة القدرة على محاسبة المسؤولين عن إداراتهم للموارد العامة وعن المهام الموكلة إليهم وعن النتائج المتوصل إليها ضمن مسارهم الوظيفي وعن المسؤوليات والمهام الملقاة على عاتقهم، والهدف من المساءلة هو محاسبة المسؤولين عن الأموال العمومية زيادة على حماية الأموال العمومية من

العبث الذي قد يطال هذه الأموال وبالتالي الحد من الانتهاكات التي قد تحدث من حين لآخر لبعض المسؤولين نتيجة تصرفهم بطرق غير شرعية وهذا مصداقاً لمقولة: من أين لك هذا؟.

5- الفاعلية: وتعني الاستخدام الأمثل للموارد، وإدارتها استجابة لحاجات المجتمع.

6- الإجماع: هو أنَّ جميع المصالح المتعلقة بالمجتمع قد تصطدم بخلافات تحتاج إلى اتخاذ قرار حازم في مسألة معينة، فيجب تغليب رأي الجماعة تحقيقاً للصالح العام للوطن ولأفراد المجتمع وما يقتضيه واقع الحال من إجراءات.

7- الإنصاف: أي كفالة المعاملة العادلة للجميع والتوزيع العادل لثمار التنمية وأعبائها.

ب- أبعاد الحكم الرشيد. يقوم الحكم الرشيد على أبعاد مترابطة مع بعضها البعض، وتتحدد في:

1- البعد السياسي: و يرتكز على طبيعة السلطة السياسية ومدى شرعيتها من حيث التمثيل[85]

2-**البعد التقني(الفني):** ويقوم على عمل الإدارة العامة ومدى كفاءتها وفاعليتها.

3- البعد الاقتصادي والاجتماعي: المرتبط بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من زاوية، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من زاوية ثانية، وكذلك علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من زاوية ثالثة[86].

يعتمد الحكم الراشد على الأبعاد المذكورة، حيث لا يمكن إيجاد إدارة فاعلة من دون استقلالها عن نفوذ وتدخل السياسيين، كما أن هيمنة الدولة على المجتمع المدني[87] وتهميشه سيؤدي دون شك إلى غياب شريك أساسي في صنع السياسات العامة، ومراقبة السلطة السياسية والإدارية ومحاسبتها، بالإضافة إلى أنَّ غياب الشفافية لا يؤدي إلى تحسين أوضاع المواطنين الذين لا يستطيعون المشاركة في

تغيير الأوضاع، وعليه فإن الحكم الرشيد هو الحكم الذي يحتوي على البعد الديمقراطي ويقوم على المشاركة والمحاسبة والرقابة والشفافية.

ج- مقومات الحكم الرشيد: بناءً على ما قدَّمه البنك العالمي سنة2001م حول تحديد مفهوم ومقومات الحكم الرشيد، الذي كشف الركائز والمعايير التي يمكن من خلالها فهم المصطلح والتعامل معه، حيث يقوم على الآتي[88]:

1- الانفتاح السياسي: ويتكون من الجانب القانوني ووسائل الممارسة السياسية، مع توفير ضمانات ممارستها.

2- المشاركة السياسية: وتعني درجة المشاركة في الحكم بين النساء والرجال، وكذا آليات المشاركة والإطار القانوني الذي تتميز به ومدى توفر الشفافية في الانتخابات.

3- القضاء: يتكون من الإطار القانوني، واستقلالية القضاء، ومحاربة الفساد في الجهاز القضائي مع الالتزام بإعادة النظر في الأساليب المتبعة في التقاضي.

4- الإعلام: يتعلق بحرية الإعلام ومدى توفير ضمانات حرية التعبير والصحافة.

5- الإدارة: وذلك بتحسين نوعية الخدمة والتحكم في الفساد والحياد وتطبيق مبادئ الديمقراطية الاقتصادية والتحكم في التهرب الجنائي، والحد من تأثير وانتشار السوق الموازية مع توفير سبل التحكم في الاستهلاك ومعدل التنمية وحسن استغلال رأس المال البشري، والاعتماد على المنافسة وفرض الشفافية.

وحدَّدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مقومات الحكم الرشيد في أربع ركائز تتعلق بتوفير سبل إرساء دولة القانون، وتحسين تسيير إدارة القطاع العام، والمحاربة والسيطرة على الفساد، وتخفيض النفقات العسكرية للسماح بتوجيه الأموال لصالح التنمية. إلا أنَّ الإصلاح يتطلَّب تجهيز الأرضية المناسبة له، وتوفير آليات التطبيق الميداني **وتتجسد هذه الآليات في**[89]:

أ- الآليات السياسية: يقوم الحكم الراشد على أساس وجود سلطة سياسية تتمتع بالشرعية وذات بعد شعبي أي أنَّها وصلت إلى الحكم عن طريق الإرادة الشعبية وبواسطة انتخاب الهيئات المركزية والمحلية بطريقة شفافة ونزيهة. لذلك فالشرط

السياسي القائم على ضرورة توفير البعد الديمقراطي والحرية السياسية من شأنه أنْ يعطي للدولة الاستقرار السياسي، وهو أحد الشروط الواجبة لتطوير كافة المشاريع والقطاعات الحيوية في المجتمع، فهذا الأمر يسمح للدولة بالاهتمام بالقضايا ذات البعد التنموي والإنساني، كضمان الصحة العامة والمحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها.

ب- الآليات القانونية: يتطلب الحكم الرشيد توفير شرط المشروعية في تصرفات وأعمال الهيئات والمؤسسات الحاكمة في الدولة، وضرورة مطابقتها للقانون الذي صدر عن السلطات التشريعية وأيضاً إشراك المواطنين في إدارة شؤونهم(90).

جـ- الآليات الاقتصادية والاجتماعية: يتطلب الحكم الرشيد التحكم في الموارد الاقتصادية والاستغلال العقلاني لهذه الموارد، بما يضمن الرفاهية ومحاربة الفقر لدى الأوساط الاجتماعية ويكون ذلك عن طريق التوزيع العادل للثروات وتوفير مناصب الشغل لضمان الحياة الكريمة لكافة المواطنين، فإذا ما أريد للحكم الرشيد أنْ يؤسس على ضوء الآليات المذكورة آنفاً، لابد من وجود مؤسسات وهيئات تعمل على تجسيده ميدانياً، لأنَّ دون ذلك يكون هذا المفهوم مجرد مصطلح نظري أو شعار يرفع في المناسبات فقط، وعليه... لابد أنْ يكون الحكم الراشد مشروع مجتمع بسائر مكوناته، تساهم فيه أجهزة الدولة الرسمية والقيادات السياسية المنتخبة والإطارات الإدارية، كما يمكن بل ومن الضروري إشراك المؤسسات غير الرسمية إلى جانب المؤسسات الرسمية، كالمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص، ويمكن لهذه المؤسسات مجتمعة أنْ تسهم في بلورة وتجسيد الحكم الرشيد وتتمثل الأطراف المساهمة في ذلك فيما يلي:

1- الدولـة: تعد الدولة بكل مؤسساتها الطرف الرئيسي والفعال في تجسيد مبدأ الحكم الرشيد، وذلك باعتبارها الجهة صاحبة الإشراف على تحديد ووضع السياسات العامة في البلاد، وهذا بواسطة تدخلها في مجال وضع القوانين والتشريعات والنظر في كيفية تطبيقها، وبذلك تستطيع الدولة وضع الآليات التنظيمية المناسبة لتكريس

متطلَّبات الحكم الراشد، وهذا عن طريق فتح المجال أمام المشاركة الشعبية، واحترام حقوق الإنسان وضمان حرية الإعلام واحترام معايير العمل، وحماية المرأة وحقوقها، وتحديث البرامج التعليمية والتكوين المهني بما يخدم مصالح المجتمع، وتوفير السكن وحماية البيئة والعدالة في توزيع الموارد، فالدولة وحدها الكفيلة والقادرة على تجسيد التوازن بين المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية[91].

2- المجتمع المدنـي: يستطيع المجتمع المدني أنْ يسهم مساهمة فعَّالة في تجسيد الحكم الراشد، باعتباره يتكوَّن من مؤسسات غير حكومية، كالنقابات المهنية والجمعيات ذات الطابع الثقافي والأحزاب السياسية غير الممثَّلة في مؤسسات الدولة والجمعيات الخيرية وغيرها، ويمكن أنْ يسهم هذا المجتمع في توجيه الرأي العام وخلق الوعي الاجتماعي بضرورة حماية الطبقات الهشة من المجتمع والدفاع عن الفئات المحرومة والمهشمة، وإدماج الشباب في مسارات التنمية وتنظيم المهن المختلفة. بالإضافة إلى ذلك يستطيع المجتمع المدني أنْ يكون مراقباً لأداء وعمل الأجهزة الرسمية عند قيامها بالسياسة العامة، والذي يتطلَّب اعتماد مبدأ الشفافية في كل مجالات تدخلها، وهكذا يمكن أنْ تتحول هذه المنظمات المدنية إلى منظمات تنموية تساهم في تطوير المجتمع وترقيته[92].

3- القطاع الخـاص: أصبح من الضروري أنْ يلعب القطاع الخاص دوراً مهماً في تكريس الحكم الراشد، في الدول التي تحتاج إلى إصلاح في منظومتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حتى أنَّ القطاع الخاص اعتبر شريكاً أساسياً للدولة في ذلك، حيث أنَّ هذا القطاع يستطيع توفير المال والخبرة والمعرفة والتقانة لتجسيد عمليات التنمية، إلى جانب أجهزة الدولة الرسمية ومنظمات المجتمع المدني في مجالات مختلفة كالتعليم والصحة، كما يمكن للمواطنين المساهمة في بناء الحكم الراشد عند بلوغهم لدرجات راقية من الوعي السياسي والحضاري اللازم لإقامته. ولتجسيد الحكم الراشد لابد من إجراءات تتخذ لتكون الحد الفاصل بين ما سبق ذكره من مشاكل بيروقراطية، تحول دون تكريس الرشادة في الحكم وبين الأنموذج

المستقبلي المراد بناؤه في إطار مبادئ الحكم الراشد، ويتحقَّق ذلك بمشاركة كل الفاعلين في صياغة اتفاقية للحد من حجم الإجراءات البيروقراطية والسلوكيات السلبية، التي تؤثر على التوجهات الصحيحة في مجال التنمية خاصة، ويتم ذلك باستغلال موارد البلاد وقدراتها بالشكل الصحيح الذي يحقق النجاعة المؤدية إلى الانتقال من نظام حكم يقوم على ممارسة السلطة، إلى حكم قادر على تقديم خدمات عمومية للمجتمع بتكاليف أقل ونوعية جيدة مقبولة. **وتتمثل الإجراءات الواجب اتخاذها** في هذا الخصوص فيما يلي:

♣- العمل على توحيد النصوص القانونية للحد من انتشار وتجذر البيروقراطية.

♣- تخفيف الإجراءات الإدارية فيما يخص اعتماد المشاريع الاستثمارية.

♣- تسهيل انتقال المعلومات بين مختلف القطاعات وداخل القطاع الواحد.

♣-عقلنة الاستهلاك والتحكم في الموارد البشرية والمالية والمادية.

♣- العناية بمشاركة المواطنين وتسهيل اتصالهم بالإدارة وفتح أبواب الخدمة العامة أمامهم.

♣- توفير فرص وإمكانيات تفجير الطاقات والمواهب في مختلف الميادين(93).

تلك هي أهم الإجراءات التي لابد للدولة والمجتمع أنْ توفرها حتى تتمكَّن من تكريس مبادئ الحكم الرشيد وتحريك المواطنين والمؤسسات للعمل من أجل تطوير وتنمية المجتمع.

د- الحكم الرشيد وعلاقته بالديمقراطية: إذا كانت الديمقراطية تعني حكم الشعب، فالسلطة أو الحكم يدار من قبل المواطنين يمارسونه مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، فالديمقراطية باعتبارها مجموعة أفكار ومبادئ تتعلَّق بالحرية، و تتضمَّن مجموعة من الممارسات والإجراءات كالتمثيل السياسي والانتخابات الحرة والحقوق والحريات الفردية والمحاسبة والتسامح، **فهي تقوم على المبادئ الأساسية التالية:**

1- الحقوق الأساسية: وتتعلَّق بمدى تمكين المواطنين من المشاركة الحرة في اختيار الحكام والمساهمة في القرارات السياسية.

2- الحقوق المدنية: وتتجسد في الحريات المدنية التي توفر للمواطنين إمكانية التعبير بحرية عن أفكارهم بعيداً عن أراء الدولة.

3- الضوابط المؤسساتية: وتتمثل في حماية الحقوق وتطبيق القوانين بالصرامة اللازمة وضبط صلاحيات المسئولين وفقاً للقوانين الصادرة عن الدولة(94).

فالحكم الرشيد هو الذي يحقق أو يؤدي إلى تحقيق الحكم الديمقراطي، الذي يستند على المشاركة والمحاسبة والرقابة، فالديمقراطية هي المؤشر الرئيسي من وجهة النظر السياسية على وجود الحكم الراشد **وفي هذا الشأن لابد أن تقوم على:**

- الحرية في إنشاء وتشكيل المنظمات والجمعيات والأحزاب والانضمام إليها.
- ضمان حرية التعبير لكافة المواطنين ودون استثناء.
- الحق في التصويت والمشاركة في الانتخابات والحق في الترشح.
- فتح المناصب العامة أمام المواطنين وفق قدرات ومؤهلات محددة ودون تميز.
- ضمان حرية الانتخابات وشفافيتها.

إضافة إلى ذلك لابد من استقلالية الإدارة عن نفوذ الساسة وجعلها في خدمة الصالح العام وإبعاد هيمنة الدولة على المجتمع المدني، حيث أنَّ السيطرة عليه تؤدي إلى غياب مكون رئيسي في التأثير في السياسات العامة، كما لا تنجح السياسات الاقتصادية والاجتماعية إذا كانت في غياب المشاركة والمحاسبة والشفافية، ولا ينتج عنها الرفع من مستوى معيشة المواطنين غير القادرين على تصحيح هذه السياسات.

إنَّ قياس الحكم الرشيد وتحديد خصائصه ومعاييره لا تظهر بشكل واضح، إلا بعد معرفة **خصائص ومميزات الحكم الفاسد** والتي تتلخَّص فيما يلي:

1- هو الحكم الذي يفشل في الفصل بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة وبين المال العام والخاص وهو الذي يقوم باستخدام الموارد العامة لصالح تحقيق المصالح الخاصة.

2- لا يقوم على أساس قانوني ولا يطبق القانون ويعفي المسئولين من سريان القانون عليهم.

3- يتميز بوجود معوقات قانونية وإجرائية تقف في وجه الاستثمار المنتج.

4- يتميز بوجود أولويات تتعارض مع التنمية وتقوم بهدر الموارد وسوء استخدامها.

5- هو حكم مغلق وغير شفاف ويخفي طرق وعمليات صنع القرار ووضع السياسات.

6- يتميز بوجود الفساد وقيم التسامح معه.

7- وبذلك فهو حكم خال من الشرعية وعديم الثقة لدى المواطنين، ويستعمل القمع ومصادرة الحريات وانتهاك حقوق الإنسان[95].

بينما خصائص الحكم الرشيد فهي كثيرة ومتنوعة وتختلف من دولة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر، بحسب التنوع في مختلف المعايير، وتشمل الأداء الإداري للدولة ومؤسساتها الرسمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وأيضاً دور المواطنين كنشطاء اجتماعيين، فمعايير الحكم الرشيد وفق لذلك اختلفت من هيئة إلى أخرى، فالبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي تستند في تحديد ذلك إلى محفزات النمو الاقتصادي والانفتاح، وحرية التجارة والخصخصة، وقد استندت دراسة البنك الدولي عن الحكم الرشيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى معياريين أساسيين وهما، التضمينية والمساءلة، فالمعيار الأول يشمل حكم القانون والمعاملة والمشاركة، بالمساواة وتوفير فرص متساوية للاستفادة من الخدمات التي توفرها الدولة، أمَّا المعيار الثاني فيخص التمثيل والمشاركة والتنافسية السياسية والاقتصادية والشفافية والمساءلة، **وتمحورت معايير وخصائص الحكم الرشيد حول:**

1-المحاسبة والمساءلة. 2- الاستقرار السياسي وفعالية الحكومة. 3- نوعية تنظيم الاقتصاد. 4- حكم القانون. 5- التحكم في الفساد[96].

بينما حددت منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية المعايير التالية:1- دولة القانون. 2- إدارة القطاع العام. 3- السيطرة على الفساد. 4- خفض النفقات العسكرية.

أمَّا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقد حدد معايير أكثر شمولاً وتضمنت ما يلي: 1- المشاركة السياسية. 2- حكم القانون والشفافية. 3- التوافق وحسن الاستجابة. 4- الفعالية والمحاسبة. 5- المساواة وتكافؤ الفرص. 6- الرؤية الاستراتيجية(97).

إنَّ الشفافية وحكم القانون والمشاركة السياسية وغيرها من المعايير المذكورة سلفاً كلها تؤدي إلى قيام الحكم الرشيد، إضافة إلى معايير جديدة مستقاة من النتائج الإيجابية المحققة في بعض الدول خاصة الأسيوية، وتتمحور هذه المعايير حول مشاركة الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وتكون الدولة عنصراً أساسياً في وضع السياسات العامة في مجالات التعليم والعمل والتكوين المهني والإسكان والبيئة وتوزيع الموارد بعدالة.

هـ- الحكم الرشيد وعلاقته بالتنمية: يعتقد أنَّ ظهور مفهوم الحكم الرشيد تزامن مع تطور مفهوم التنمية، وذلك بفضل الاهتمام بإصلاح الأداء السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتغيرت مفاهيم التنمية وانتقل الاهتمام من قضايا التنمية الاقتصادية إلى التنمية البشرية والتنمية المستدامة، حيث أصبح التركيز منصباً على تنمية الرأسمال الاجتماعي، وبرز هذا الاهتمام المتزايد بالتنمية المستدامة والبشرية بعد عدم مواكبة تحسن مستوى معيشة أغلبية السكان مع التطور والنمو الاقتصادي، وتحسن الدخل القومي، لا يعني أنه في كل الحالات يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة للمواطنين(98).

أدت التنمية المستدامة والتنمية البشرية المستدامة إلى ترابط مستويات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي وصولاً إلى المستوى البيئي، ولضمان نمو هذه الجوانب نمواً متوازناً يعود بالنفع على حياة المواطنين، تحتاج العملية الترابطية إلى توفر العدالة في التوزيع واعتماد المشاركة السياسية والديمقراطية ووضع الخطط المناسبة الطويلة المدى تشمل الموارد الاقتصادية، والعناية بالتعليم والسكن والبيئة والثقافة السياسية والتركيب الاجتماعي، وارتبط مفهوم الحكم الرشيد بالتنمية المستدامة

لأنه هو عنصر الربط والضمان الأساسي لعملية تحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة. فالنمو الاقتصادي يعتبر وسيلة لتوفير مستلزمات تحقيق التنمية المستدامة، فهولا يمثل غاية في حد ذاته، وهنا لابد أنْ يضمن الحكم الرشيد توفير المؤشرات النوعية لتحسين نوعية الحياة للمواطنين، وهذه المؤشرات تتجاوز المؤشرات المادية التي تعتمد على قياس الثروات المالية، فقد بدأ الاهتمام واضحاً منذ عدَّة سنوات بتحسين نوعية الحياة وعلى الدور المحوري للإنسان في العملية التنموية، حتى صنفت الدول بالرجوع إلى معايير التنمية البشرية المستدامة، وتتمثل هذه المؤشرات في متوسط دخل الفرد الحقيقي ومستوى الخدمات الصحية ومستوى التحصيل العلمي، فالتنمية المستدامة في ظل الحكم الرشيد تضمن الاستثمار الضروري في الرأسمال البشري، فالصحة والتعليم يدخلان في نفقات الدولة لكنهما يؤديان إلى استثمار بعيد المدى[99].

إنَّ تحقيق التنمية المستدامة في ظل الحكم الرشيد، تقوم على المشاركة الفاعلة للمواطنين في التنمية، وتكون عن طريق تمكين المواطنين خاصة الفقراء والمهمشين وجعلهم قادرين على تحمل كامل مسؤولياتهم والقيام بواجباتهم، وبذلك تتحقق التنمية المستدامة العادلة التي تعتمد على ثلاثة أبعاد تنطلق من البعد الوطني بطبقاته الاجتماعية المختلفة ومناطقه، والبعد العالمي الذي يحقق العدالة في التوزيع بين الدول الفقيرة والدول الغنية، والبعد الزمني الذي يعمل على تأمين مصالح الأجيال الحالية والأجيال اللاحقة. و تعمل الحكومات وفي إطار تطبيق سياستها لمفهوم الحكم الرشيد من منطلق علاقتها بالتنمية على توسيع دائرة المشاركة العامة لأفراد المجتمع مع التركيز على فئة الشباب القادرة على تنمية مفهوم المشاركة من أجل الإصلاح والذي عادة ما يحمل شعار التنمية والنهوض بالمجتمعات ومن أجل ذلك كله فلا بد من تعزيز دور الشباب في صياغة القرارات واتخاذها.

ومن خلال علاقة الحكم الرشيد بالتنمية يمكن تحديد ماهية الحكم الرشيد على أنَّها علاقة إدارة الحكم أو إدارة الدولة ضمن معايير الشفافية والمحاسبة لكافة الموارد

البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية في الدولة لغرض التنمية ضمن نطاق احترام سيادة القانون ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان[100].

ولتمكين المواطنين من الحصول على حقوقهم وتحمل مسؤولياتهم لابد من تقوية أشكال المشاركة السياسية ومستوياتها عبر الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم، ومن خلال تفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان التعددية والمنافسة السياسية، وعبر ضمان حرية العمل النقابي واستقلالية منظمات المجتمع المدني، هذه المرتكزات لا يمكن ضمانها أو تحقيقها إلا في ظل وجود حكم رشيد ومؤشرات **وشروط أساسية تتمثل في:**

– التمكين: ويكون عن طريق توسيع قدرات المواطنين وتمكينهم من ممارسة حرية الاختيار دون ضغوطات، وبالتالي فتح المجال لمشاركتهم الفعلية في القرارات التي تتعلق بحياتهم وتؤثر فيهم.

– التعاون: ويشمل العناية بمفهوم الإحساس بالانتماء إلى المجتمع والاندماج فيه والتشبع بقيمه والتفاعل في إطاره لتحقيق تنمية بشرية مستدامة.

– العدالة في التوزيع: وتتضمن توفير الإمكانيات اللازمة والفرص المواتية لفائدة المواطنين خاصة الفقراء منهم، للحصول على حقوقهم بالتساوي كالدخل والتعليم والخدمات الصحية.

– الاستدامة: وتتعلق بالقدرة على تلبية حاجيات الأجيال الحالية مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في الحياة الكريمة[101].

– الآمان الشخصي: ويتضمن الحق في الحياة بعيداً عن الانتهاكات والتهديدات المختلفة.

هذه الشروط والمؤشرات لا يمكن تحقيقها إلا في ظل وجود حكم يقوم على الرشادة والإصلاح وضمان حقوق المواطنين والنظر في مصالحهم بجدية، وخدمة المصالح العليا للشعب ونبذ المصالح الشخصية وكافة مظاهر الفساد والتسلط وإقصاء الآخر أو تهميشه.

الخاتمة: إنَّ عملية التحوُّل الديمقراطي في أي دولة تعد انعكاساً إيجابياً لتجسد مقاييس الحكم الرشيد أو الصالح هذا الأخير– الذي هو وسيلة وهدف في الآن ذاته – هو بمثابة آلية تقييم للتحول الديمقراطي وقياس مدى تقدم أو تأخر الدول، وافتقاده هو تعبير عن واقع الصعوبات التي تعترض أغلب الدول النامية بما فيها الدول العربية.

يستخلص ممَّا سبق ذكره، أنَّه لا يمكن إرساء نظام ديمقراطي يأخذ بعين الاعتبار طموحات ورغبات الشعوب في المشاركة السياسية، إلا إذا توفرت جملة من الشروط التي تعد أساسية ومهمة، باعتبار أنَّ استقرار واستمرار التنمية يتطلب وجود عدة عوامل تمهد الأرضية الملائمة للانتقال السلمي من حالة إلى حالة أحسن وأفضل منها، ذلك يتطلب وجود نظم ديمقراطية تؤمن بالتداول السلمي على السلطة، أو تعمل وفق مبدأ التدافع والشورى بالمنظور الإسلامي والسماح للمعارضة بالنشاط الحر من خلال الصحافة وغيرها من الطرق السلمية، المعبِّرة عن الرأي الآخر باستخدام ثقافة التداول على السلطة.

ويتطلَّب هذا النموذج وجود مبدأ الحكم الرشيد أو الصالح، الذي يعمل على تحقيق العدل والمساواة، ويوفر شروط التنمية المتوازنة للجميع ويحفظ الحقوق ويرسخ التوزيع العادل للدخل الوطني، ويعطى الفرصة للجميع للنشاط والعمل والتطور، بذلك يمكن أنْ توفر شروط النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وحماية البيئة من الأخطار والعبث والاستغلال المفرط، وإذا ما توفر هذا الشرط، يمكن للدولة أنْ تصل إلى بناء نموذج ملائم لتطلُّعات شعوبها.

إنَّ تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية المستدامة يتطلب الكثير من الجهد والوقت وتوحيد البرامج والاستراتيجيات وفق التزام عام بالأهداف المراد تحقيقها، الأمر الذي يقوم على احترام الإرادة الشعبية والتقيد بالشفافية في المعاملات الإدارية والاقتصادية ونبذ سياسة الإقصاء والتهميش والاعتماد على القدرات المحلية لاسيما العامل البشري وتطويره بما يخدم التنمية الوطنية ويعمل على تثبيت الديمقراطية

كخيار لا رجعة فيه بل لابد أنْ يكون ذلك بالاعتماد على برامج محكمة بقواعد الحكم الرشيد المتعارف عليها والمحددة من قبل المراجع والمؤسسات الدولية.

ومفهوم الحكم الرشيد لازال في بدايات الطريق العربي وينتظر التعاون بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وذلك بتوفير المناخ المناسب لسيادة حكم القانون وتطويق الفساد وتكريس المساءلة والتعبير. والفساد هو أول داء يصيب ثقة الناس بالمؤسسات وبإصلاحها اقتصادياً وسياسياً ويفضي إلى تقويض التماسك الاجتماعي في بناء التنمية بسبب تكاليف الرشوة أو المحسوبية والمنسوبة عليها.

من خلال ما سبق يمكن الخروج ببعض النتائج أهمها:

– أنَّ الحكم الرشيد هو الدعامة الأساسية لبلوغ التنمية الشاملة، كما أنَّ تحقيق التنمية يستدعي قيام أسس وآليات للحكم الرشيد، ولذلك ربطته الكثير من المنظمات الدولية وخاصة المانحة للمساعدات بتوفير شروط الديمقراطية وترقية حقوق الإنسان.

●– هناك آليات وأسس ضرورية تضبط مفهوم الحكم الرشيد من بينها: المشاركة في صنع القرار، والشفافية، وحكم القانون، والإنصاف والإجماع، الخ...

ومن خلال هذه الخاتمة نوصي بمجموعة من التوصيات من أهمها: ضرورة تبني ونشر معايير الحكم الرشيد ليصبح نهجاً مؤسسياً يسهم في بناء منظومة ذات قيمة تدعو إلى تطبيق هذه المعايير وفي مقدمتها الشفافية والمسائلة والعدالة والمساواة والانفتاح على كافة مستويات وفئات المجتمع، وضرورة تكاثف وتضافر وتكامل كافة الجهود الحكومية والأهلية والقطاع الخاص، والتواصل مع المواطنين وتعريف دور المواطن بتفعيل عملية المساءلة والفائدة المرجوة منها ومردودها عليهم، والتركيز على البعد الأخلاقي في أداء الموظفين من خلال تعزيز قيمة الرقابة الذاتية على الفرد في جميع الأعمال، والعمل على بناء منظومة ناجحة تدعو إلى النزاهة من خلال الانفتاح على المستويين الداخلي والخارجي وتقديم القدوة الحسنة في الممارسات التي تتسم بالشفافية والإعلان عنها للارتقاء بالمجتمع وتحقيق الأهداف المنشودة والسعي

لاستقطاب الكفاءات والمهارات الفنية الضرورية لتنفيذ ومتابعة برامج التطوير والإصلاح.

قائمة الهوامش:

1- د. إبراهيم أبراشي،علم الاجتماعي السياسي،(عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998)، ص ص 235-236.

2- د. علي عبد الرحمن حلبي، الشباب والمشاركة السياسية، محمد عاطف غيث وآخرون، مجالات علم الاجتماع المعاصر، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،1989)، ص105

3- طارق عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية في البيئة العربية، (القاهرة: دار الغريب،1999م)، ص106.

4- د. إبراهيم أبراشي، علم الاجتماع السياسي، المرجع السابق، 238.

5- ناصر الشيخ علي، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، (بيت سأحور: المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات،2010م) ص25.

6-verba nie participation and political Equality: A Seven Nation comparison (London: Cambridge university press, 1978). p. 78.- أحمد بنيني، الإجراءات الممهدة للعملية الانتخابية في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة: 2006/2005م، ص7 .

7- هبة محمد فؤاد، التطور الديمقراطي وأثره على المشاركة السياسية، في مصر في عهد الرئيس(مبارك)، رسالة ماجستير، (القاهر: معهد البحوث والدراسات العربية،2003م)، ص75.- عبد العزيز إبراهيم عيسى، محمد محمد عبد الله عمارة، السياسة بين النمذجة والمحاكاة، ط1، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2004م، ص178.

8- نهى محمد أمجد نافع، المشاركة السياسية للمرأة في مصر، خلال الفترة (1981-2002م)، رسالة دكتوراه، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية،2002م)، ص ص 28-30.

9- طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 1999م، ص108.

10- د. عبد الهادي الجوهري، قاموس علم الاجتماع ،(الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ط3،1998م) ، ص218.

11- د. الصديق محمد الشيباني، أزمة الديمقراطية الغربية المعاصرة: دارسة تحليلية، ط2، طرابلس: مركز دراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1990م ، ص 36.

12- د. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة،(الكويت: الربيعان،1987م)،340.

13- د. عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية (أسس التنظيم السياسي)، (الإسكندرية: منشأة المعارف،1991م)، ص318.

14- محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي- ميدانه وقضاياه،-الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1998م، ص 159.

15- د. إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، مرجع سبق ذكره، ص ص137- 138.

16- جلال عبدالله معوض، «أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي»، المستقبل العربي، السنة السادسة، العدد 55 سبتمبر1983م)، ص.108 .

17- عاطف أحمد فؤاد، علم الاجتماع السياسي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995م ،ص23.

18- Samuel p. Huntington. & Joan nelson, No Easy choice : political participation. In Developing countries (Cambridge: Harvard university press, 1976), ,p.6

19- د. سعد إبراهيم جمعة، الشباب والمشاركة السياسية،(القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1984م)، ص34.

20- عاطف أحمد فؤاد، المرجع السابق، ص24.

21-https://www.mfnca.gov.ae/ar/media/altamkin- newsletter-content/ good-governance- and-political- participation.

22- د. نهى أنو سليمان، الإعلام وقضايا الإصلاح في العالم العربي، (القاهرة: دار العالم العربي2010م)، ص ص 33-34.

- عبد العزيز إبراهيم عيسى، محمد محمد عبدالله عمارة، مرجع سبق ذكره، ص178.

- جلال عبد الله معوض، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، في: علي الدين هلال (واخزون)، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1983م)، ص63. - موقع الجزيرة نت:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/266D911C-94E8-56ED87FB60E0.htm 478C-9172-

23- محمد سيد عتران، دور الاتصال في عملية المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، دراسة تطبيقية لقريتين مصريتين، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام،1991م)، ص5.

24- عبدالاله واردي، التأصيل الفقهي للمشاركة السياسية، الحوار المتمدن، العدد 1994م، 2007/8/1م، منشورة علي موقع: pdf**خطأ! مرجع الارتباط التشعبي غير صحيح.** للشباب ودوره في المجتمع.

25- بلقيس منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي- دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى،(القاهرة: مكتبة مدبولي،2004م)، ص ص58-62.

راجع ايضاً:

- عطا أحمد علي شقفه، تقدير الذات وعلاقته بالمشاركة السياسية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة بغزة، رسالة دكتوراه ،(القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية،2008م)، ص ص29-30.
- سعد إبراهيم جمعه، الشباب والمشاركة السياسية، مرجع سبق ذكره، ص38.
- أحمد بنيني، الإجراءات الممهدة للعملية الانتخابية في الجزائر، ص07
- عزيزة محمد السيد، دور الفرد المشاركة السياسية، مرجع سبق ذكره، ص29.

26- D. Nachmais: Modes and types of political. alienation, British journal of sociology ,vol.25 .No.4, December.1974 .p.490

27- د. شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،1999م)، ص179.

28- انظر: د. سعد الدين إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،1988م)، ص 186.- محمد أحمد حسني، المشاركة السياسية في العصر الإسلامي الحديث، (دراسة مقارنة)، رسالة دكتوراه، (جامعة الإسكندرية: كلية الآداب،1988م)، ص135. - د. نها أنور سليمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 33- 34.

29- عبد الحكيم عمار نابي، النظام السياسي في ليبيا والمشاركة في صنع القرار بين الماضي والحاضر، (الزاوية: منشورات جامعة السابع من إبريل،2010م)، ص ص 73-76.

- رشيد أحمد، الإدارة المحلية: المفاهيم العلمية ونماذج تطبيقية، (القاهرة: دار المعارف، ط2،1981م)، ص ص 99-109.

30- هبة محمد فؤاد، التطور الديمقراطي وأثره على المشاركة السياسية في مصر، في عهد الرئيس(مبارك)، رسالة ماجستير،(القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2006م)، ص83.

31- د. محمد عثمان إسماعيل حامل، د. حمدي مصطفى المعّاز، الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق، (القاهرة: دار النهضة العربية،1983م)، ص 313.

32- د. مصطفى الجندي، الحكم المحلي والديمقراطية، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1967م)، ص18.

33-عزة جلال أحمد هاشم، المشاركة السياسية للمرأة: خبرة الجمهورية الإسلامية الإيرانية نموذجاً، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2006م)، ص24.

34- أبو القاسم أحمد منصور أبوهديمة، المشاركة السياسية في ليبيا من خلال المؤتمرات الشعبية، دراسة نظرية تطبيقية، رسالة ماجستير،(القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1998م)، ص11.

35- د. إسماعيل على سعد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، مرجع سبق ذكره، ص183.

36- د. السيد عليوة، د. منى محمود، المشاركة السياسية،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001م)، ص ص 13،14.

- د. خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: تجربة الجزائر، (بيروت: مركز الدراسات العربية،2001م)، ص159.

37- د. محمد سيد عتران، مرجع سبق ذكره، ص5.

38- د. إسماعيل علي سعد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، مرجع سبق ذكره، ص ص312 -313.

39- د. عبد الحكيم عمار نابي، مرجع سبق ذكره، ص ص77- 78.

40- عبد الله محمد قنديل، دور المشاركة الشعبية في الحكم المحلي بمحافظة البحيرة، رسالة ماجستير،(جامعة الإسكندرية: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،1990م)، ص ص 7- 8.

41- د. جمال محمد السيد ضلع، قضايا الإصلاح السياسي كمدخل لإعادة بناء الدولة في إفريقيا، النشرة الخاصة المحكمة في الدراسات الإفريقية، (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، عدد 77، يوليو2006م)، ص ص 110-111.

42- د. جمال محمد السيد ضلع، مرجع سبق ذكره، ص142.

43- جلال عبد الله معوض، ظاهرة التخلف-حول التعريف بعلاقة المتغير الاقتصادي بالتطور السياسي، رسالة ماجستير،(جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1982م)، ص275. - د. إبراهيم أبراش، مرجع سبق ذكره، ص 206. - عبد العزيز إبراهيم عيسى، محمد محمد عبدالله عمارة، مرجع سبق ذكره ، ص 811.- عزة جلال أحمد هاشم، مرجع سبق ذكره، ص34.

- هبة محمد فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص82.

44- عطا أحمد علي شقفه، مرجع سبق ذكره، ص ض33-35.

- عبد العزيز إبراهيم عيسى، مرجع سبق ذكره ، ص 182 .

45- محمد السويدي، مرجع سبق ذكره، ص76.

-Dr. Richard Johnston Political Participation. Article منشورة علي موقع:
http://www.thecanadianencyclopedia.com/en/article/political-participation

46- د. محمد زاهي بشير المغيربي، التنمية السياسية والسياسة المقارنة قراءات مختارة، (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس،1998م)، ص 67.

47- د. ناجي عبد النور، أزمة المشاركة السياسية في الجزائر- دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية 2007م، بحث مقدم للمؤتمر العالمي حول اللغة العربية والعولمة- الواقع والمستقبل، جامعة الحاج خضر، الجزائر، 2008م، ص2 .

48- د. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي- أسسه وأبعاده، (بغداد، مطبعة دار الحكمة، بغداد،1990م)، ص ص448-450.

49- د. محمد زاهي بشير المغيربي، التنمية السياسية والسياسة المقارنة قراءات مختارة، المرجع السابق، ص97.

50- تُعرف التنمية بشكل عام على أنَّها: "كل الجهود البشرية التي تبذل من أجل النمو والتقدم، وتحقيق الرفاهية للمواطن والمجتمع، وهي كلمة جامعة، لا تعني مجرد خطة، أو مجرد برامج، أو مشروعات للنهوض بالشعوب، سياسياً، أو اقتصادياً أو اجتماعياً، وإنَّما تعني كل عمل إنساني بنّاء، في جميع القطاعات والمستويات، يحقق زيادة في الإنتاج، وعدالة في التوزيع، ووفرة في الخدمات ودعم لعلاقة التعاون داخل المجتمع، التي تحقق الخبرة العلمية، وتكتشف الموارد الاقتصادية والبشرية وتوجهها باعتبارها قوة دافعة وموحدة لطاقات المجتمع باتجاه تحقيق أهدافه الكبرى"، للمزيد ينظر: د. عيد حسن عيد، دراسات في التنمية والتخطيط، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،1996م)، ص ص95- 96.

51- د. محمد سيد عتران، مرجع سبق ذكره، ص20.

52- زايري بلقاسم :الحكم الرشيد والكفاءة الاقتصادية ، المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ،جامعة ورقلة، مارس 2005م ،الجزائر، ص.91 .

53-Samuel Huntington. & Joan Nelso.op.cit, p.44.

54- حسين درويش العادلي، إدارة المجتمع والدولة: المضمون والشكل، مجلة الإسلام والديمقراطية، بغداد: العدد 11، 16 نوفمبر .02005

55- نادر فرجاني، أساطير الفساد. جريدة العربي (جريدة الحزب العربي الديمقراطي الناصري)، القاهرة، العدد .1001.

56- حسين درويش العادلي، المرجع السابق.

57-http://www.mpa.edu.ps/uploads/r19.pdf

58- يس الحاج عابدين، قراءه في مفهوم الحكم الجيد. صحيفة الرأي العام، الخرطوم،2005م.

59- على توفيق الصادق،. المعونات الإنمائية للبلدان الفقيرة: هل هي الحل. جريدة المؤتمر الوطني العراقي، بغداد. العدد904.،2005 م

60- حسن كريم: مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004م، العدد2، ،ص9.

61- www.uneca.org/codi/documents /pdf/info- note -f.pdf

62-www.frncophoniedurable.org/atelier-a5.html

63- حسن كريم، المرجع السابق، ص19.

64-Comprendre la gouvernance préparé pour : l'atelier sur le gouvernance pour le projet métropolis , les 10 et 11 décembre 2001 k ottawa P, http /www.iog.ca/publications/goodgov-fr.pdf

65-www.ifri.org./ 2020 africacomference/ program/ day1summaries / wade-pdf.

66-www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/govern.pdf

67- حسن كريم ، مفهومالحكم الصالح". السياسة الدولية، العدد 153 ،القاهرة، يوليو2003، ص48.

68- حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح،المستقبل العربي، العدد309، بيروت نوفمبر 2004م، ص 41.

69- مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، الحاكمية الراشدة: جدل لم يحسم بعد، الأردن : مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني يونيو 2007م .انظر الموقع:

www.hayatcenter.org/hayat/pics/Edrak_Guide_.doc

70- المرجع نفسه، ص52.

71-www.afrimap.org/english/images/treaty.pdf

72- سعد السلماني، العولمة والدولة القومية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوجذة العربية، بيروت، فبراير 2000 ، العدد253 ، ص07

73-http://www.univchlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008

74-Droit de la personne démocratisation et bonne gouvernance ? (www.unesco.org/pdf)

75- على الراشد للحكم البشرية التنمية، جلطي غالم، عزي الأخضر الموقع التالي:
http://www.mpa.edu.ps/uploads/r19.pdf

76- نادر فرجاني، مرجع سبق ذكره، ص16

77- فريد إبراهيم عاكوم، إدارة الحكم والعولمة. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دبي، 2006م، ص19.

78- حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، في كتاب إسماعيل الشطي(وآخرون)، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص.97.

79- على الراشد للحكم البشرية التنمية، جلطي غالم، عزي الأخضر الموقع التالي:
-http://www.mpa.edu.ps/uploads/r19.pdf

- مصطفى، أحمد سيد ، إدارة السلوك التنظيمي: رؤية معاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005م، ص1

80- يحي اليحياوي، الحكامة والديمقراطية، بنك المعطيات حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية. المغرب. بقلم المركز المتعدد الوسائط من الموقع الإلكتروني doc.abhtoo.net.ma

81- فريد إبراهيم عاكوم، مرجع سبق ذكره ، ص12.

82-http://www.mpa.edu.ps/uploads/r19.pdf

83- منير الحمش، تصحيح مسار التنمية في عالم متغير،الأهالي للطباعة والنشر، دمشق 2004م، ص24-25.

http://www.univchlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_5.pdf -http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_27.pdf

84- باتر محمد علي وردام ، وارد م باتر، (محمد علي)، العالم ليس للبيع ، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الطبعة الأولى عمان : المكتبة الأهلية ،2003. م، ص 175 .

85- حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، في كتاب إسماعيل الشطي(وآخرون)، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004م ص97..

86- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002م، " خلق الفرص للأجيال القادمة " نيويورك : المكتب الإقليمي للدول العربية، 2002م، ص 101.

87-Banque Mondial:« Raport sur le Devloppenent dans le Monde » 2001 , N. B Wachington D. C p14

88- حسن كريم، مرجع سبق ذكره، ص139.

89https://dspace.univouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/7426/1/DSP0122.pdf

90- حسن كريم، مرجع سق ذكره، ص56.

91- حسن كريم، مرجع سق ذكره ، ص57.

92-Philipe Moreau Defarges « la Gouvernance » France : Que sais je ? , 2000 ,p20

93- عبد الرزاق مقرى، مرجع سبق ذكره، ص13.

94 -World bank , Governances and Developement , Washington : D .C , 1992 , p 9

95- تقرير التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقي، "الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تحسين التضمنية والمساءلة "، واشنطن: البنك الدولي، 2003م، ص3.

96-Daniel Kaufmann , Massino Mostrazzi , Governance Matters Indicators for 1996 – 2002 PolicyResearch Working paper 3106, Washington : D .C ,World Bank,2003 , p12.

97- حسن كريم، مرجع سق ذكره، ص42 .

98- المرجع نفسه، ص43 .

http://www.univchlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_27.pdf

100- برنامج الأمم المحتدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، المرجع السابق الذكر، ص16.